الأمم المتحدة

A/74/232

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية

تقرير الأمين العام

موجز

يبرز هذا التقرير، الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٠٥، آخر التطورات والتوقعات في الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية، ويتضمن تحليلا للعوامل التي أسهمت في اتجاهات أسعار السلع الأساسية التي لوحظت في عام ٢٠١٨. ويوضح أن أسواق السلع الأساسية شهدت، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩، تباينا كبيرا في الأسعار، مسجلةً تحركات صاعدة وهابطة. وبوجه عام، نتجت الزيادات في الأسعار عن عوامل مثل محدودية الأسواق بسبب أحوال الطقس غير المواتية وحالات عدم اليقين على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في كثير من أنحاء العالم. وترجع حالات التراجع في الأسعار وانخفاضها، بدرجة كبيرة، إلى الفائض في العرض والتزايد في المخزونات وأحوال الطقس المواتية. ويستكشف هذا التقرير استراتيجيات التنويع التي يمكن أن تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية للتخفيف من وطأة التعرض لتقلب الأسعار والصدمات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

* A/74/150.

220819 150819 19-12639 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أَعدَّتْ هذا التقرير الذي يتناول الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية أمانةُ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٠٥. ويتضمن التقرير تحليلا للتطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية، مع التركيز على اتجاهات الأسعار ومحدِّداتها. والفئات الرئيسية الثلاث للسلع الأساسية المشمولة في هذا التقرير هي: (أ) السلع الزراعية، بما فيها الأغذية، والمشروبات المدارية غير الروحية، والبذور الزيتية والزيوت النباتية، والمواد الخام الزراعية؛ و (ب) المعادن والخامات والفلزَّات؛ و (ج) الطاقة، ومنها النفط والغاز والفحم والطاقة المتجددة.

٢ – ويعرض التقرير أيضا دراسة للتنويع بوصفه استراتيجية للتصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية، ويسلط الضوء على الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتعزيز هذه الاستراتيجية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

ثانيا – التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية

ألف – لمحة عامة

٣ – بلغ مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة لجميع مجموعات السلع الأساسية ١٢٣,٤ نقطة في المتوسط، وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مرتفعا بثماني نقاط (٦,٨ في المائة) عن الشهر السابق (انظر الشكل الأول)[(١)]. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٨، كان قد ارتفع حتى بلغ ١٢٨,٢ نقطة، وهو ما يرجع، بدرجة كبيرة، إلى ارتفاع الأسعار في معظم المجموعات الفرعية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، انعكس الاتجاه الصعودي ليتراجع المؤشر إلى ١٢٤ نقطة في آب/أغسطس بسبب الهبوط المستمر في أسعار المجموعات الفرعية، مثل الأغذية والمشروبات المدارية غير الروحية والمواد الأولية الزراعية والفلزَّات النفيسة. وبلغ متوسط مستوى المؤشر ١١١,٣ نقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، زاد مؤشر جميع المجموعات بنسبة ٥ في المائة، مدفوعا، إلى حد بعيد، بالارتفاع في أسعار المجموعات الفرعية المتمثلة في الوقود والمعادن والخامات والفلزَّات.

(١) أعيد تحديد أساس مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة ليكون سنة ٢٠١٥ = ١٠٠، مع إضافة سلع أساسية جديدة إلى المؤشر القديم، ومن ثم استخدام أوزان جديدة. ويشمل المؤشر الجديد مؤشرات منفصلة لمجموعة الوقود ومجموعة فرعية للفلزَّات النفيسة.

الشكل الأول

مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة، جميع المجموعات، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ – آذار/مارس ٢٠١٩ (٢٠١٥=١٠٠)

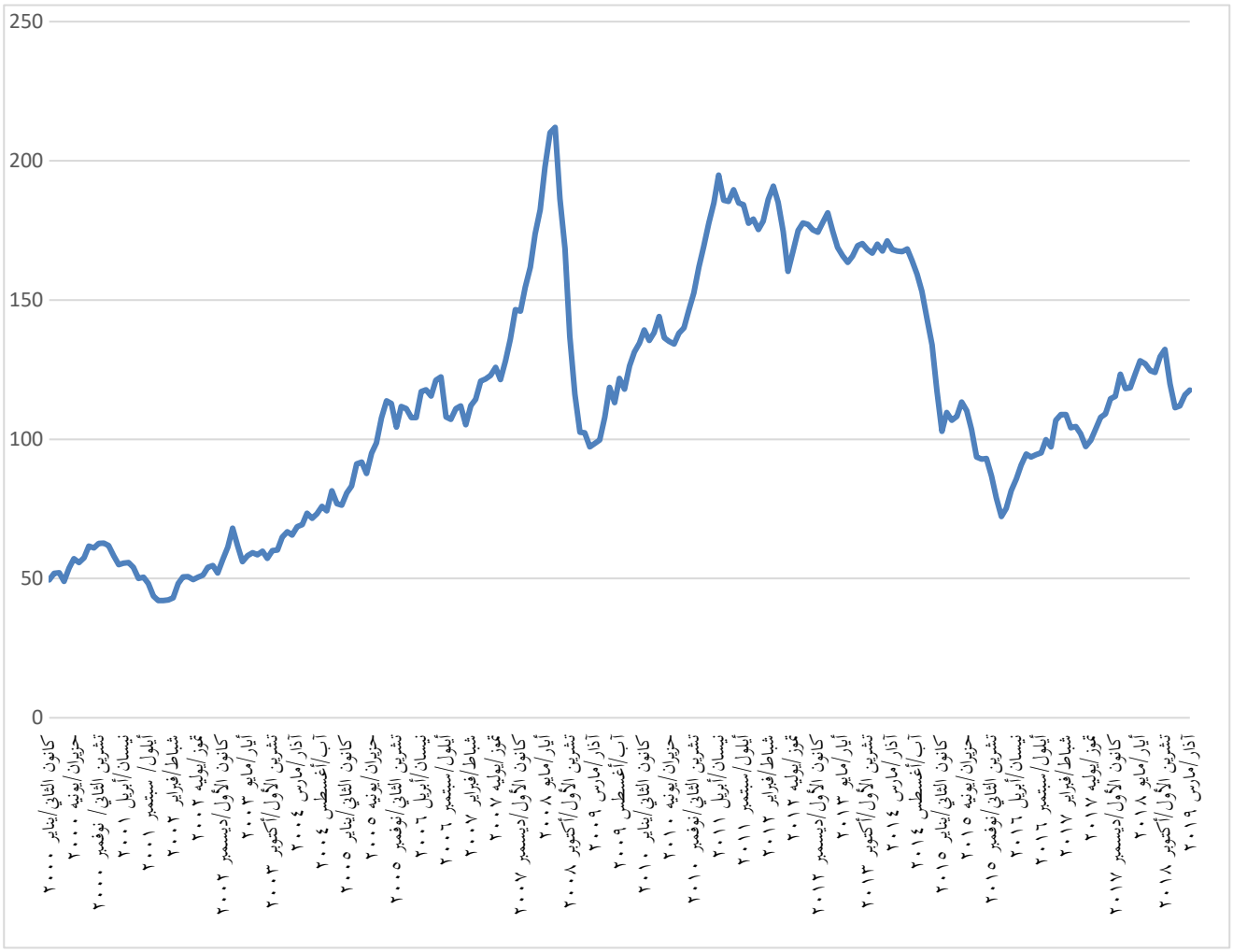

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

٤ – وتوضح التباينات الشهرية في مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة في جميع المجموعات بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وآذار/مارس ٢٠١٩ درجة التقلب الذي شهدته أسعار السلع الأساسية (انظر الشكل الثاني). فقد أظهر المؤشر، في عام ٢٠١٨، تباينات شهرية واسعة ترجع إلى عوامل متنوعة (انظر الفرع باء أدناه). وحدثت أعلى التغييرات وأدناها في كانون الثاني/يناير (٦,٩ في المائة) وتشرين الثاني/نوفمبر (-٩,٣ في المائة)، على التوالي. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، كانت التقلبات الشهرية إيجابية. وتستعرض الفروع التالية التطورات التي شهدتها الأسواق في المجموعات الرئيسية للسلع الأساسية.

الشكل الثاني

التقلبات الشهرية لمؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية في السوق الحرة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ – آذار/مارس ٢٠١٩

(بالنسبة المئوية)

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

باء – التطورات في القطاعات الرئيسية للسلع الأساسية

السلع الأساسية الغذائية والزراعية

٥ – بلغ مؤشر الأونكتاد الشهري لأسعار الأغذية (انظر الشكل الثالث) ٩٩,٧ نقطة في المتوسط في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مرتفعا بنسبة ٢,٤ في المائة مقارنةً بالشهر السابق، ومحققا زيادة للشهر الثالث على التوالي. وارتفع مؤشر أسعار الأغذية ارتفاعا طفيفا بنسبة ١,٤ في المائة في الشهرين التاليين، ولكنه تراجع بعد ذلك إلى ٩١ نقاط في المتوسط في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وكان ارتفاع المؤشر في بداية عام ٢٠١٨ مدفوعا، بدرجة كبيرة، بارتفاع أسعار القمح والذرة، حيث تسببت أحوال الطقس غير المواتية في المناطق المنتجة الرئيسية (مثل الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية) في أن تصبح الأسواق محدودة. وأسهم انخفاض أسعار السكر والأرز واللحوم في المجموعة الفرعية للأغذية في التحرك النزولي للمؤشر ما بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وانعكس الاتجاه النزولي للمؤشر في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ حتى نهاية العام ليبلغ ٩٤,٩ نقطة، ثم واصل صعوده في الربع الأول من عام ٢٠١٩ حتى وصل إلى ٩٦,٤ نقطة، وهو ما يرجع، بدرجة كبيرة، إلى الارتفاع المستمر في أسعار الذرة والسكر.

الشكل الثالث

مؤشر أسعار مجموعات مختارة من السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ – آذار/مارس ٢٠١٩

(٢٠١٥ = ١٠٠)

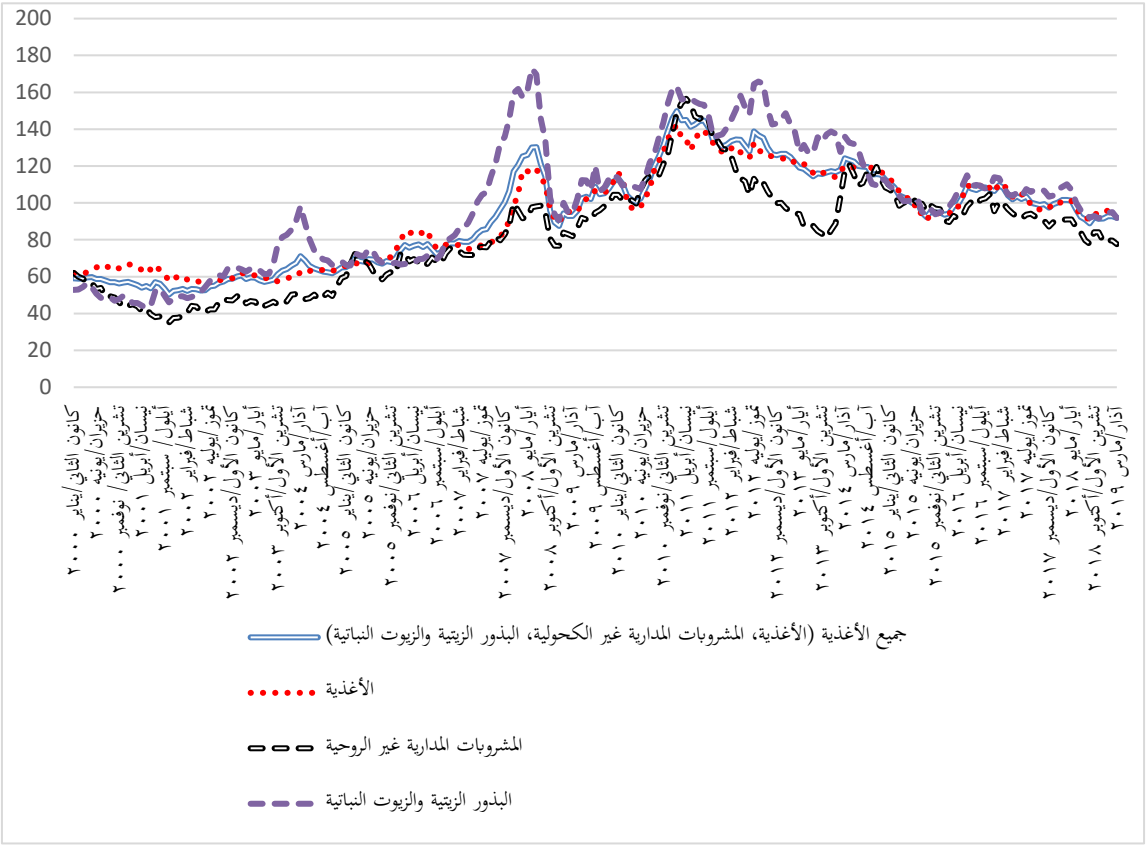

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat) يرد بيان السلع الأساسية في كل مجموعة في موجز إحصاءات الأونكتاد (https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx).

٦ - وتتعرض أسعار الذرة لضغط نزولي منذ عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك، بدرجة كبيرة، إلى الإفراط في الإنتاج والفائض في المخزون. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ارتفع سعر ذرة الولايات المتحدة وفق المعيار الدولي (صفراء رقم ٣، تسليم ظهر السفينة ”فوب“) مقارنة بقيمتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مدفوعا بطلب قوي عززه ضعف دولار الولايات المتحدة وشواغل مستمرة إزاء أثر الطقس الحار والجاف على المحاصيل في الأرجنتين. ومنذ الربع الأخير من عام ٢٠١٨، اتخذت أسعار الذرة اتجاها صعوديا حتى نهاية العام لتبلغ ١٧٠,٧٩ دولارا. واستمر هذا الاتجاه في الشهرين الأولين من عام ٢٠١٩، وهو ما يرجع، جزئيا، إلى القلق إزاء الطقس الجاف في مناطق زراعته في الولايات المتحدة[٢]، وتشديد القيود على المعروض منه، وزيادة الصرامة في الطلب عليه، والشواغل إزاء أثر الأحوال الجوية غير المواتية على زراعة محاصيل عام ٢٠١٩ (انظر الشكل الرابع)[٣].

(٢) انظر: www.fao.org/3/CA1481EN/ca1481en.pdf.

(٣) انظر: www.fao.org/3/CA3367EN/ca3367en.pdf.

٧ - وارتفع سعر قمح الولايات المتحدة وفق المعيار الدولي (شتوي أحمر صلب رقم ٢، تسليم ظهر السفينة) في الربع الأول من عام ٢٠١٨ من ٢٢٧,٢٩ دولارا للطن المتري في كانون الثاني/يناير إلى ٢٤٥,٣٣٣ دولارا في آذار/مارس، بسبب طول فترة الطقس الجاف في الولايات المتحدة، والشواغل المتعلقة بالطقس البارد والرطب في بعض مناطق أوروبا، والطلب العالمي القوي[٤]، وضغوط المضاربة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، انخفض السعر إلى ٢٤١,٠١ دولارا للطن المتري. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، اتخذت الأسعار اتجاها نزوليا، حيث تراجعت بنحو ٨ في المائة حتى بلغت ٢٢٢,١٩ دولارا للطن المتري في آذار/مارس، بسبب الفائض في العرض وتوقعات الإنتاج العالمي الإيجابية لعام ٢٠١٩، وكذلك تضاؤل الطلب على الصادرات في الولايات المتحدة (انظر الشكل الرابع)[٥].

٨ - وفي أسواق الأرز، شهد السعر المرجعي للأرز التايلندي (أبيض مضروب، كسر ٥ في المائة، تسليم ظهر السفينة) زيادة بنسبة ٩ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ مقارنة بالشهر السابق الذي بلغ فيه سعره ٤٤٢ دولارا للطن المتري نتيجةً لزيادة الطلب. إلا أن الزيادة المفاجئة لم تدم طويلا: فبحلول كانون الأول/ديسمبر، استقر عند ٤٠٤ دولارات للطن المتري، وهو ما يرجع، بدرجة كبيرة، إلى التقلبات في الطلب وارتفاع قيمة البات التايلندي. وبعد ذلك، زادت الأسعار زيادة طفيفة حتى بلغت ٤٠٦ دولارات للطن المتري في آذار/مارس ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يشهد إنتاج الأرز تراجعا طفيفا في موسم ٢٠١٨/٢٠١٩ نظرا لحالات تأخر الحصاد في فييت نام الناتجة عن تأخر الزراعة، وانخفاض المحاصيل في تايلند بسبب أحوال الطقس غير المواتية (انظر الشكل الرابع).

٩ - وانخفض المتوسط الشهري للأسعار اليومية في إطار الاتفاق الدولي للسكر من ١٤,٠٩ سنتا للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ١٢,٠٣ سنتا للرطل في نيسان/أبريل بسبب الناتج الذي بلغ مستوى قياسيا لاثنين من أكبر البلدان المنتجة في العالم (تايلند والهند) والمضاربة على استمرار فائض العرض بسبب ارتفاع مستويات الزراعة في الهند وفي الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، ساعدت المخاوف من أن يترك الجفاف خلال موسم النمو في البرازيل تأثيرا سلبيا على المحاصيل والإنتاج على ارتفاع الأسعار إلى ١٢,٥ سنتا للرطل في حزيران/يونيه ٢٠١٨ قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى ١١,٠٨ سنتا للرطل في آب/أغسطس ٢٠١٨، وهو أقل مستوى وصلت إليه منذ آب/أغسطس ٢٠١٥. وبعد ذلك، انتعشت الأسعار حتى بلغت ١٣,٢٨ سنتا للرطل في تشرين الأول/أكتوبر، بسبب عودة حالات الجفاف المؤثرة على المحاصيل في البرازيل، ولكنها تراجعت بعد ذلك حتى نهاية العام إلى وصلت إلى ١٢,٦٥ سنتا للرطل الواحد. وبحلول آذار/مارس ٢٠١٩، استقرت الأسعار عند ١٢,٧١ سنتا للرطل الواحد. وتشير البيانات الواردة من وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست إلى أن السوق ستصبح أكثر محدودية في السنة التسويقية ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث أُجبِر المنتجون الأكثر تحملا للتكاليف على الخروج منها. ومع ذلك، من المرجح أن تزداد الأسعار على استحياء بسبب تزايد الطلب على المدى الطويل بوتيرة أبطأ من وتيرة زيادة العرض (انظر الشكل الرابع)[٦].

(٤) انظر: www.foodsecurityportal.org/global-wheat-and-maize-prices-continue-rise.

(٥) انظر: www.fao.org/3/ca4215en/ca4215en.pdf.

(٦) انظر: www.eiu.com/industry/commodities/article/1007251084/sugar/2018-11-01.

١٠ - وفي الربع الأول من عام ٢٠١٨، ارتفع سعر اللحم البقري الأسترالي والنيوزيلندي (مجمد؛ شاملا التكلفة والتأمين والشحن ”سيف“) لفترة قصيرة، ولكنه اتخذ اتجاها نزوليا بعد ذلك حتى استقر عند ٣,٨٦ دولارات للكيلوغرام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وهو ما يرجع، بدرجة كبيرة، إلى زيادة الإنتاج في الأسواق الأسترالية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، انعكس الاتجاه النزولي وزادت الأسعار بنسبة ٢ في المائة حتى نهاية العام لتبلغ ٤,١٨ دولارات للكيلوغرام الواحد. وواصلت أسعار اللحم البقري المجمد حركتها الصاعدة في الربع الأول من عام ٢٠١٩، ومردُّ ذلك، بدرجة كبيرة، إلى معاودة النمو في سوق اللحم البقري الأسترالي في الصين (انظر الشكل الرابع)[٧]

الشكل الرابع

الأسعار الإسمية لسلع غذائية وزراعية أساسية مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - آذار/مارس ٢٠١٩

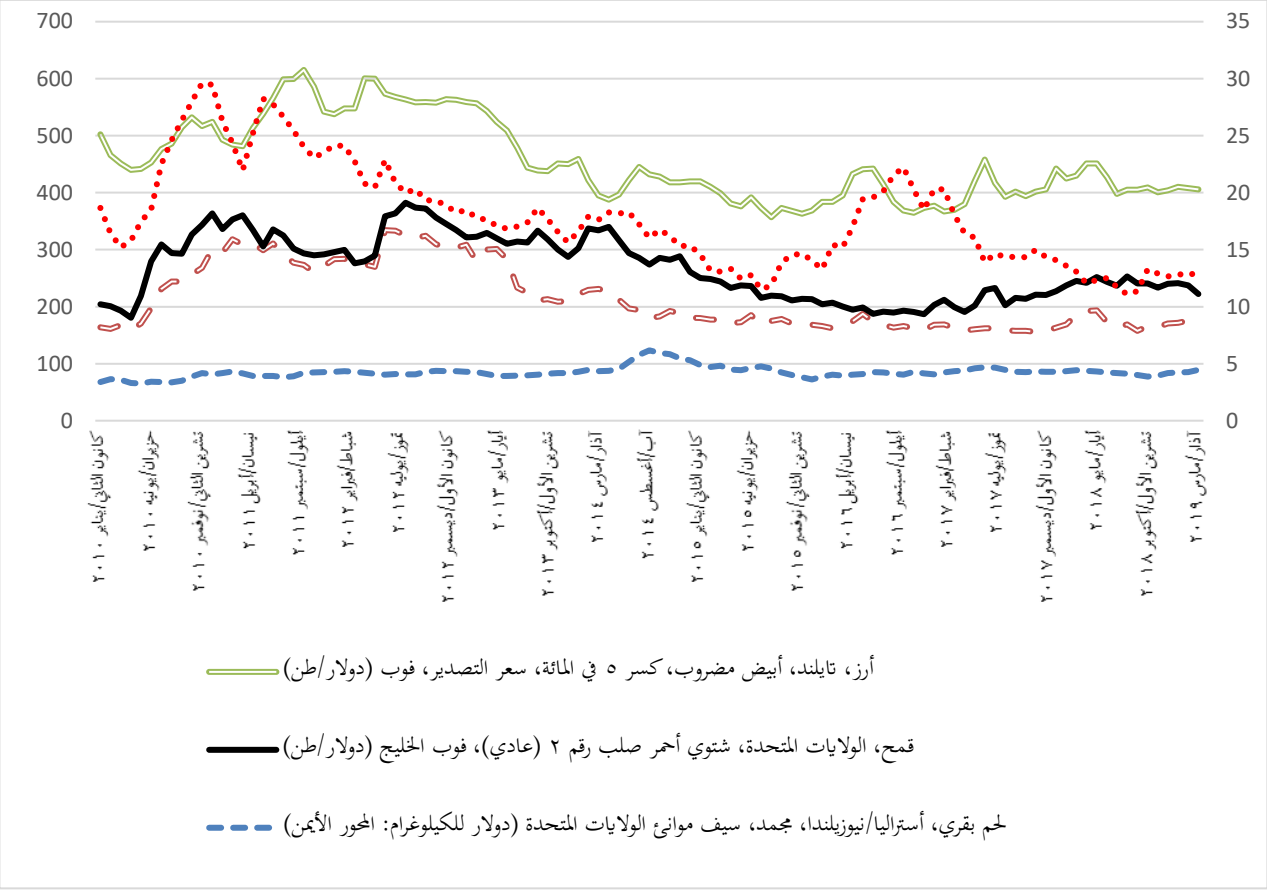

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

١١ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٨، ارتفع مؤشر الأونكتاد لأسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية بنسبة بلغت حوالي ٦ في المائة ليبلغ ١١٢,٦ نقطة مقارنةً بقيمته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قبل أن يتخذ اتجاها نزوليا ليصل إلى ٩١,٦٩ نقطة في تشرين الأول/نوفمبر

(٧) انظر: www.beefcentral.com/trade/march-beef-exports-sharply-higher-in-response-to-big-rates-of-kill/.

٢٠١٨. ويرجع صعود المؤشر وهبوطه في عام ٢٠١٨، بدرجة كبيرة، إلى تأثير تقلب أسعار فول الصويا (انظر الفقرة ١٢ أدناه). وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، بلغ متوسط المؤشر ٩٢,٧٧ نقطة، أي إنه هبط بنسبة ١٠,٨ في المائة مقارنةً بمتوسطه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وفي الشهرين الأولين من عام ٢٠١٩، أدى أثر تزايد أسعار فول الصويا إلى ارتفاع المؤشر حتى بلغ ٩٥,٠١ نقطة، لكنه انخفض في آذار/مارس مع تراجع أسعار فول الصويا (انظر الشكل الخامس).

١٢ - وارتفعت أسعار فول الصويا بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٨ لتبلغ ٤٣٩,٠٧ دولارا للطن المتري في نيسان/أبريل و ٣٨٠,٥٣ دولارا للطن المتري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويرجع ذلك، جزئيا، إلى الطقس الحار والجاف الذي أثر في أعمال حصاد المحاصيل في الأرجنتين، علاوة على الشواغل إزاء التجارة بين الصين والولايات المتحدة. أمَّا الطلب القوي والتأخر في الحصاد الناجمان عن الطقس الرطب والأمطار في الولايات المتحدة، فقد أديا دورا كذلك. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، سلكت الأسعار مسارا متقلبا، إذ ارتفعت بنسبة ٤,٧ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مقارنةً بالشهر السابق، لكنها انخفضت في الأشهر اللاحقة لتبلغ ٣٦٩,٩٤ دولارا في آذار/مارس. وكان ذلك نتيجةً لزيادة الإنتاج وارتفاع مستوى المخزونات، إلى جانب محدودية فائدة الشراء في الخارج. وفيما يتعلق بزيت فول الصويا، تراجعت أسعاره بنسبة ١٦,٤ في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وبذلك تكون هبطت بنسبة ٥ في المائة عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وكان التراجع مدفوعا، بدرجة كبيرة، بفائض العرض. وواصلت الأسعار مسارها النزولي في الربع الأول من عام ٢٠١٩ لتبلغ ٣٦٩,٩٤ دولارا في ظل ضعف الطلب العالمي على خلفية فائض العرض. ويُتوقع أن تنتعش أسعار فول الصويا وزيته في الأجل المتوسط نظرا إلى الاستمرار في زيادة الطلب العالمي وانحسار العرض بسبب توقع انخفاض الإنتاج الوارد من الولايات المتحدة مع تنامي الشواغل المتعلقة بالتجارة مع الصين (انظر الشكل الخامس).

١٣ - وقد استردت أسعار زيت النخيل عافيتها لفترة قصيرة في الشهرين الأولين من عام ٢٠١٨، مدفوعةً بتراجع موسمي في الإنتاج، لكن ذلك أعقبه اتجاه نزولي أوصل السعر إلى ٥٣٥,٠٢ دولارا للطن المتري في كانون الأول/ديسمبر نتيجة للإفراط في العرض، والزيادة في المخزونات في المنطقتين المنتجتين الرئيسيتين (إندونيسيا وماليزيا)، والهبوط في تكاليف النفط، والضعف المستمر في الطلب. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، زادت الأسعار بنسبة ١٢,٧ في المائة خلال الشهرين الأولين لتبلغ ٦٠٢,٩٧ دولار في شباط/فبراير، بسبب تزايد الطلب، وتراجع النمو في الناتج العالمي، واستمرار الانخفاض التدريجي في المخزونات، في ظل زيادة استهلاك الديزل الحيوي[٨]. وانخفضت الأسعار في آذار/مارس على خلفية الارتفاع الذي فاق التوقعات في الإنتاج وتزايد مستويات المخزونات في ماليزيا[٩]. وتشير البيانات الواردة من وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست إلى أن نمو الإنتاج من المتوقع أن يتباطأ في السنة التسويقية ٢٠١٩/٢٠٢٠، جنبا إلى جنب مع الطلب القوي، وهو ما سيؤدي إلى ممارسة ضغط صعودي على الأسعار (انظر الشكل الخامس)[٩].

(٨) انظر: https://af.reuters.com/article/commoditiesNews/idAFL3N2060P8.

(٩) انظر: www.eiu.com/industry/commodities/article/1417766325/palm-oil/2019-04-01.

الشكل الخامس

اتجاهات أسعار سلع أساسية مختارة في سوق البذور الزيتية والزيوت النباتية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ – آذار/مارس ٢٠١٩

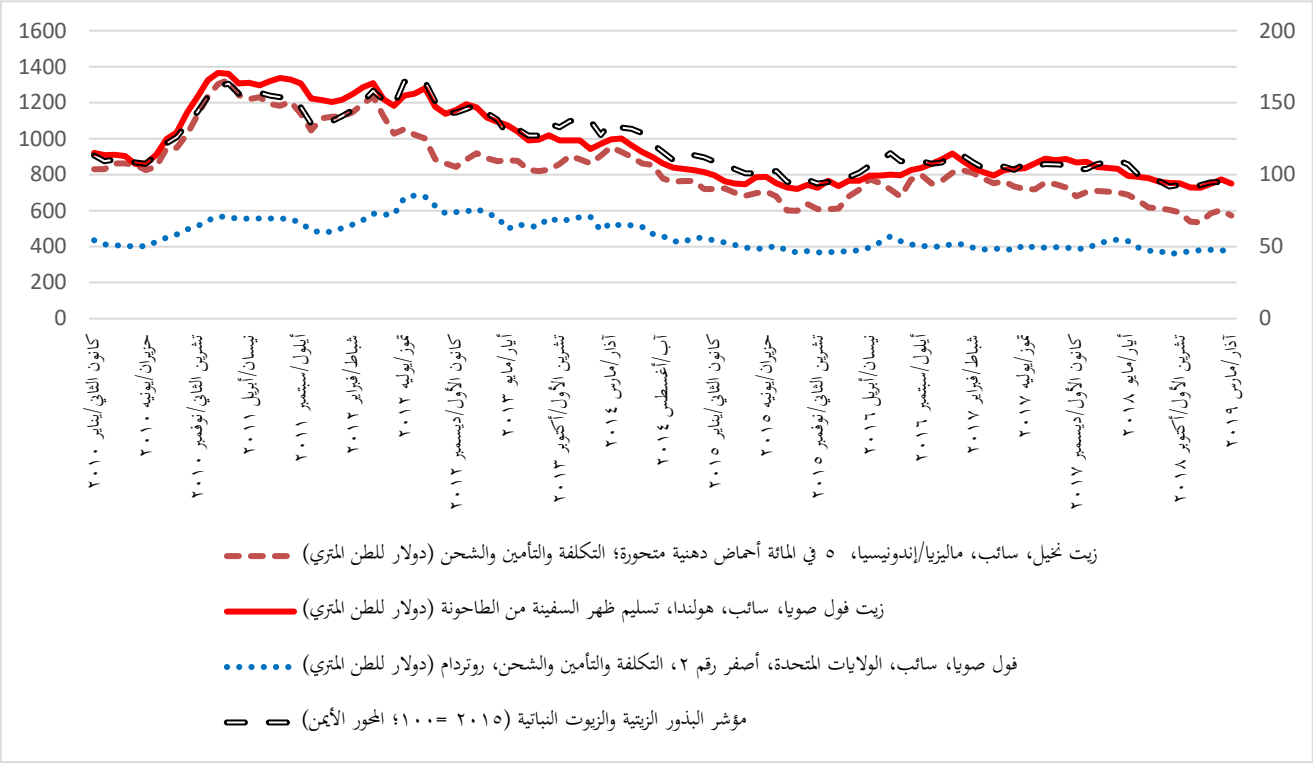

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

١٤ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٨، ارتفع مؤشر أسعار الأونكتاد للمشروبات المدارية غير الروحية بنسبة ٤,٥ في المائة ليبلغ ٩١,٠٣ نقطة. وكان الاتجاه الصعودي مدفوعا، بدرجة كبيرة، بزيادة أسعار الكاكاو والشاي بما عوض السعر المتراجع للبن ذي الوزن المهم في المؤشر. وفي حزيران/يونيه، انعكس المؤشر الصعودي ليهبط إلى ٧٧,٧٧ نقطة في أيلول/سبتمبر مع تراجع أسعار الكاكاو والبن والشاي. وفي الأشهر التالية، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تحرك المؤشر صعودا وهبوطا مدفوعا بتقلب أسعار البن والشاي. واستقر المؤشر عند ٧٩,٠٦ نقطة في كانون الأول/ديسمبر. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، انخفض المؤشر بنسبة ١١,٨ في المائة. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، اتخذ المؤشر اتجاها نزوليا حتى بلغ ٧٧,٦ نقطة في آذار/مارس، وهو ما يقل بنسبة ٥ في المائة عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٨ (انظر الشكل السادس).

١٥ - ومنذ منتصف عام ٢٠١٦، اتخذت أسعار حبوب الكاكاو اتجاها نزوليا، نظرا إلى تزايد الإنتاج الوارد من كوت ديفوار وغانا، وهما أكثر بلدين إنتاجا في العالم، وإلى الركود في الطلب العالمي. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٨، شهدت أسعار حبوب الكاكاو ارتفاعا حادا بنسبة ٣٦ في المائة، من ٨٨,٥ سنتا للرطل في كانون الثاني/يناير إلى ١٢٠,٦٥ سنتا للرطل في أيار/مايو، مع هبوط مستويات الإنتاج في البلدين. ومن ضمن العناصر الإضافية التي ساهمت في ارتفاع الأسعار موجة حارة موسمية شديدة أثرت على جودة الحبوب، مما دفع المشترين إلى شراء مزيد من الكاكاو لإنتاج كمية الزبدة التي يحتاجون إليها.

وتأثرت الأسعار أيضا بالقضاء على النباتات المصابة، والانخفاض المستمر في المخزونات العالمية، والتزايد في الطلب. وانعكس اتجاه الأسعار في حزيران/يونيه حيث أصبح اتجاها نزوليا لتصل الأسعار إلى ١٠٠,١٧ سنت للرطل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهو ما يرجع، إلى حد بعيد، إلى تحسن أحوال الطقس وزيادة عدد مرات الوصول إلى موانئ المناطق المنتجة للكاكاو في غرب أفريقيا. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ارتفعت أسعار الكاكاو بنسبة ١٣,١ في المائة لينعكس الاتجاه النزولي الذي شهدته الفترة نفسها من العام السابق. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ انتعشت الأسعار لفترة قصيرة حتى بلغت ١٠٢ سنت للرطل، وظلت ثابتة في شباط/فبراير قبل أن تهبط إلى ٩٩,٨١ سنتا للرطل في آذار/مارس. وكان الارتفاع في الأسعار مدفوعا، جزئيا، بزيادة في الطلب، ولكن وفرة واردات حبوب الكاكاو من كوت ديفوار وغانا قد أدت إلى ممارسة ضغط نزولي على الأسعار. وتتنبأ المنظمة الدولية للكاكاو باستمرار العرض الذي بلغ مستوى قياسيا من كوت ديفوار، لكن يُتوقع أن تتراجع الواردات من غانا بسبب الأمراض والظروف المناخية غير المواتية السائدة في مناطق الإنتاج الرئيسية (انظر الشكل السادس)[١٠].

١٦ - وفي أول شهرين من عام ٢٠١٨، ارتفعت أسعار الشاي لفترة قصيرة، وهو ما يرجع، جزئيا، إلى انخفاض الإنتاج الوارد من البلدين المنتجين الرئيسيين (وهما سري لانكا والهند)، ولكن ذلك أعقبه اتخاذ الأسعار اتجاها نزوليا لتبلغ ٢,٢٩ دولار للكيلوغرام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ مع زيادة الإنتاج العالمي بفضل أحوال الطقس المواتية. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، واصل فائض العرض في السوق ممارسة ضغطه النزولي على الأسعار لتبلغ ٢,١٣ دولار للكيلوغرام في آذار/مارس ٢٠١٩، وهو أدنى متوسط شهري وصلت إليها منذ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ويُتوقع أن يتباطأ النمو في الإنتاج العالمي تباطؤا طفيفا في السنة التسويقية ٢٠١٩-٢٠٢٠، مع مواصلة الزيادة في الاستهلاك، وهو ما يؤدي إلى خفض الفائض المتاح في الأسواق. ومن المتوقع أن تواصل الأسعار انخفاضها في عام ٢٠١٩ قبل أن تتعافى قليلا في عام ٢٠٢٠ (انظر الشكل السادس).

١٧ - وفيما يتعلق بسوق البن، شهد متوسط السعر الشهري على المؤشر المركب انتعاشا طفيفا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ مقارنةً بالشهر السابق، ليرتفع بنسبة ١,٤ في المائة إلى ١١٥,٦٠ سنتا للرطل. غير أن تلك الزيادة لم تدم طويلا. فقد اتخذ سعر المؤشر المركب اتجاها نزوليا في الشهور التالية ليصبح ٩٨,١٧ سنتا للرطل في نهاية أيلول/سبتمبر. وساهم في الضغط النزولي على الأسعار زيادةُ المحاصيل من كل مجموعات البن (الروبستا، والكولومبي الخفيف، وغير ذلك من الأنواع الخفيفة، والأنواع البرازيلية الطبيعية) التي تشكل سعر المؤشر المركب من بلدان منتجة عديدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، زادت الأسعار بنسبة ١٣,٣ في المائة، وهو ما يرجع، جزئيا، إلى ارتفاع قيمة الريال البرازيلي والتحسن في الطلب، ولكن أعقب ذلك خمسة أشهر متتالية من التراجع انتهت بوصول الأسعار إلى ٩٧,٥ سنتا للرطل في آذار/مارس ٢٠١٩، وكان مَردُّ الزيادة، بدرجة كبيرة، إلى الفائض في العرض[١١].

(١٠) انظر: International Cocoa Organization, “Cocoa market review” (November 2018) وهو متاح على الرابط التالي: www.icco.org/statistics/monthly-review-of-the-market.html.

(١١) انظر: https://insights.abnamro.nl/en/2018/12/price-of-coffee-follows-brazilian-real/.

وتتوقع وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست أن تنتعش أسعار البن انتعاشا طفيفا، بسبب انخفاض الإنتاج واستمرار الزيادة في الطلب (انظر الشكل الرابع)[١٢].

الشكل السادس

اتجاهات أسعار سلع أساسية مختارة من المشروبات المدارية غير الروحية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ – آذار/مارس ٢٠١٩

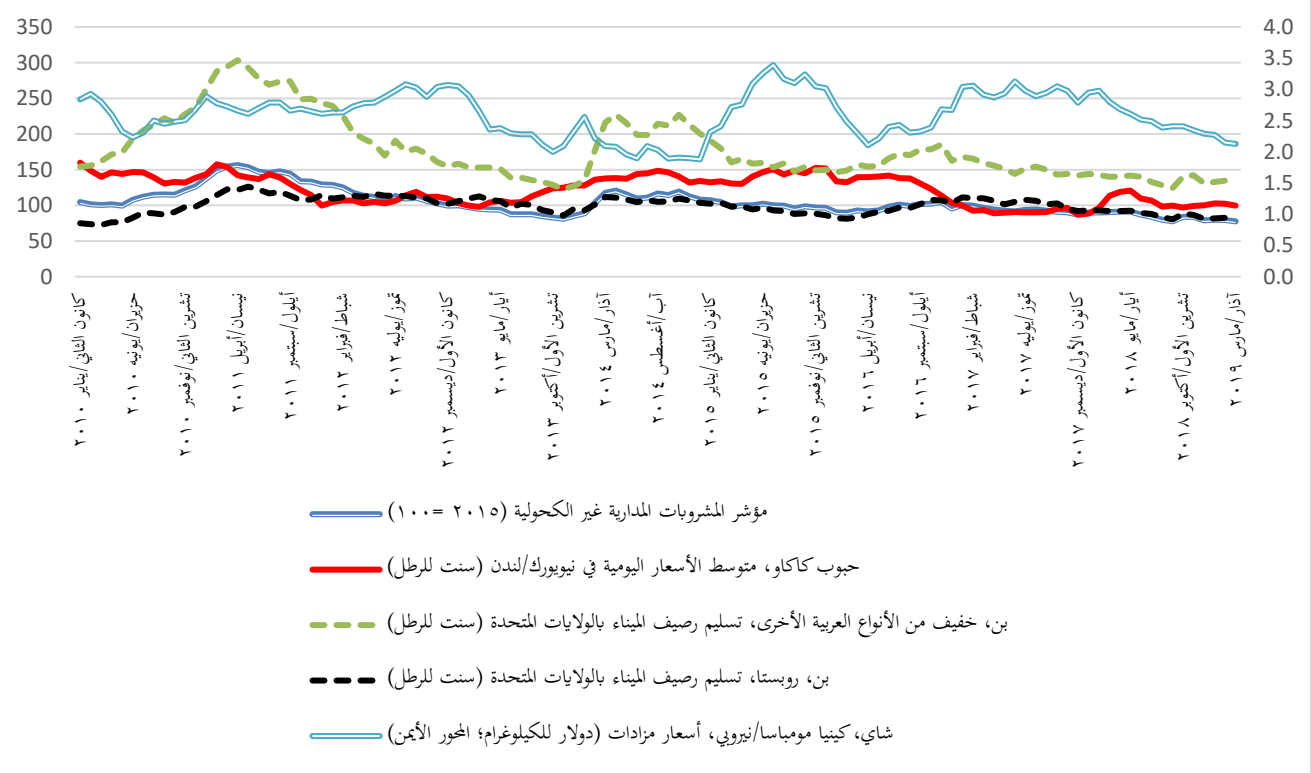

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

١٨ - اتخذ مؤشر الأونكتاد لأسعار المواد الأولية الزراعية اتجاها نزوليا في عام ٢٠١٨ بعد تعرضه للضغط بسبب هبوط أسعار المطاط والخشب الرقائقي. وارتفع المؤشر ارتفاعا طفيفا في آب/أغسطس ٢٠١٨ ليصل إلى ١٠٢,٩٥ نقطة، ولكنه انخفض مرة أخرى في الشهر التالي ليصل إلى ٩٩,٩٦ نقطة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، هبط المؤشر بمقدار ٥,٢ نقاط، ولكنه كان أعلى بنسبة ٦ في المائة تقريبا عنه في الفترة نفسها من عام ٢٠١٧ (انظر الشكل السابع).

١٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، انتعش المؤشر ألِف لأسعار القطن، وهو مؤشر مرجعي لأسعار القطن العالمية، حتى بلغ ٢,٠١ دولار للكيلوغرام الواحد، ومَردُّ ذلك حدوث تراجع في المخزونات وانخفاض في المحاصيل في البلدان المنتجة له. ومع ذلك، هبطت الأسعار بنسبة ٣ في المائة لتصل إلى ١,٩٥ دولار للكيلوغرام في شباط/فبراير ٢٠١٨، وشهدت، في الشهور التالية، تقلبا في نطاق ضيق بلغ ٢٥ سنتا للكيلوغرام لتستقر عند ١,٨٥ دولار للكيلوغرام في آذار/مارس ٢٠١٩، وهو ما يرجع إلى تغير عوامل الطلب والعرض، من قبيل هبوط معدل النمو في الاستهلاك في الصين مدفوعا بالتوترات التجارية

(١٢) انظر: www.eiu.com/industry/commodities/article/1917240775/coffee/2018-11-01.

مع الولايات المتحدة، والانخفاض المستمر في المخزونات، والأحوال الجوية غير المواتية في مناطق الزراعة، والمضاربات. ومن المتوقع أن تستقر الأسعار نسبيا في عام ٢٠١٩ في ظل تحسن الطلب على خلفية التزايد في المخزونات (انظر الشكل السابع).

٢٠ - وارتفعت أسعار المطاط الطبيعي لفترة قصيرة في الربع الأول من عام ٢٠١٨ لتبلغ ١٧٥,٧٩ دولارا للطن المتري بعد اتفاق كبار المنتجين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على خفض الصادرات بمقدار ٣٥٠ ٠٠٠ طن متري في الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨. وبعد انقضاء مدة الاتفاق، انعكس الاتجاه الصعودي عندما عادت إلى الظهور شواغل بشأن تأثير استمرار المعروض في غمر السوق وسط حالة الضعف المستمر في الطلب المرتبطة بالشواغل المتزايدة إزاء التجارة بين الصين والولايات المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بلغ السعر ١٤٣,٦٥ دولارا للطن المتري، منخفضا بنسبة ١٦,٦ في المائة عن بداية العام. وزادت الأسعار بنسبة ٨,٢ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٩ حتى بلغت ١٧٢,٢٥ دولارا في آذار/مارس، وهو ما يرجع، جزئيا، إلى تزايد الطلب على المطاط الطبيعي أثناء فترة الإنتاج خارج المواسم والقيود المفروضة على التصدير التي اتفق عليها المنتجون الرئيسيون (إندونيسيا وتايلند وماليزيا)، المعروف رسميا باسم نظام الحمولة التصديرية المتفق عليها[١٣]. ومن المتوقع أن تشهد الأسعار ارتفاعا في عام ٢٠١٩ مع زيادة الطلب المحلي في هذه البلدان (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

اتجاهات أسعار مواد أولية زراعية مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - آذار/مارس ٢٠١٩

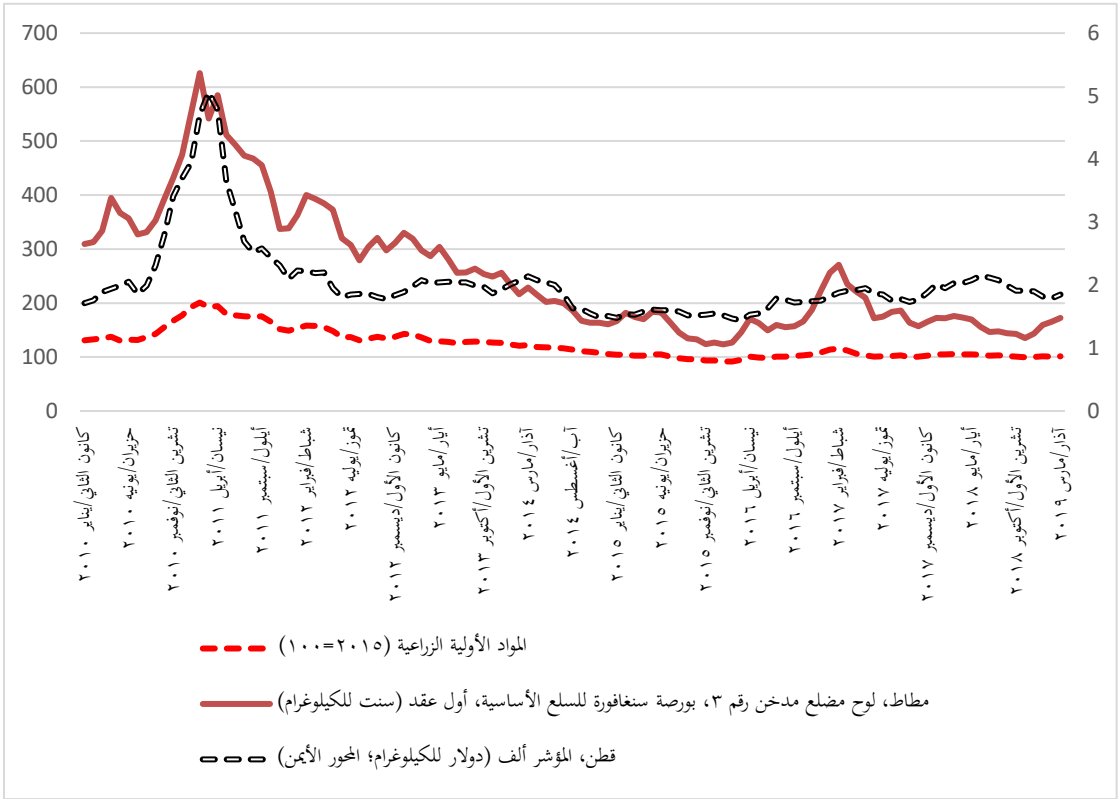

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat).

(١٣) انظر: https://globalrubbermarkets.com/155513/natural-rubber-prices-continue-to-rise.html.

المعادن والخامات والفلزّات

٢١ - بلغ مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزّات غير النفيسة (انظر الشكل الثامن) ذروته عند ١٣٩,١٥ نقطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وهو ما يرجع، بدرجة كبيرة، إلى تزايد أسعار الألومنيوم والنحاس والنيكل والزنك. غير أن المؤشر انخفض بنسبة ٩,٨ في المائة ليبلغ ١٢٥,٥٨ نقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بعد تعرضه للضغط بسبب الهبوط المستمر في أسعار الفلزّات في المجموعة. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، انعكس الاتجاه النزولي، حيث بلغ متوسطه ١٣٦,٣٤ نقطة في آذار/مارس.

٢٢ - واتخذت أسعار ركائز الحديد اتجاها صعوديا اعتبارا من أواخر عام ٢٠١٧، حتى بلغت ٧٧,٤٦ دولارا لوحدة الطن المتري الجاف في شباط/فبراير ٢٠١٨. ويرجع ذلك، بدرجة كبيرة، إلى زيادة الطلب على ركاز الحديد من الصين. وعندما رُفعت القيود على الإنتاج المرتبطة بالشواغل البيئية في الصين في آذار/مارس ٢٠١٨، هبطت الأسعار بحوالي ١٧ في المائة لتصل إلى ٦٤,٥٦ دولارا لوحدة الطن المتري الجاف في تموز/يوليه ٢٠١٨. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، بلغت الأسعار ٦٩,٤١ دولارا لوحدة الطن المتري الجاف. أمَّا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فقد هبطت أسعار ركاز الحديد بنسبة ٩,٤ في المائة، مقارنةً بهبوطه بنسبة ١٠,١ في المائة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، واصلت أسعار ركاز الحديد اتجاهها الصعودي لتبلغ ١٣٦,٣٤ دولارا، وهو ما يرجع، جزئيا، إلى تخفيض الإنتاج الوارد من فالي، وهي أكبر مورد في العالم، بعد وقوع كارثة في أحد السدود، ونشوء طلب قوي على الصلب (انظر الشكل الثامن)[١٤].

٢٣ - وفي عام ٢٠١٨، انخفضت أسعار النحاس من ٧ ٠٦٥,٨٥ دولارا في كانون الثاني/يناير إلى ٦ ٠٥٠,٧٦ دولارا للطن المتري في أيلول/سبتمبر، على الرغم من نُذُر اختلال العرض في شيلي بسبب النزاعات العمالية في أكبر منجم للنحاس في العالم، وهو منجم إسكونديدا. وكان الاتجاه النزولي مدفوعا، بدرجة كبيرة، بتضاؤل الطلب من الصين نظرا إلى الشواغل المتزايدة بشأن التجارة بين الصين والولايات المتحدة والزيادة السريعة في مخزونات المستودعات لدى بورصة لندن للمعادن وبورصة شنغهاي للعقود الآجلة. وارتفعت الأسعار ارتفاعا طفيفا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لكنها تعرضت لضغط نزولي بسبب انخفاض الطلب، حتى استقرت عند ٥ ٩٣٩,١٠ دولارا للطن المتري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وانعكس اتجاه التراجع في الأسعار في الشهر التالي، وهو ما ساعد عليه الهبوط في مستوى المخزونات والتزايد في الطلب، حتى بلغت ٦ ٤٣٩,٤٦ دولارا للطن المتري في آذار/مارس. وتتوقع مؤسسة ستاندارد آند بورز العالمية للمعلومات التحليلية عن الأسواق أن ترتفع أسعار النحاس في عام ٢٠١٩، حيث من المنتظر أن يتجاوز الطلب العالمي القوي العرضَ (انظر الشكل الثامن)[١٥].

٢٤ - وارتفعت أسعار الألومنيوم بنسبة ٦ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ مقارنةً بالشهر السابق لتبلغ ٢ ٢٠٩ دولارات للطن المتري، ولكنها انخفضت على مدى الشهرين التاليين لتصل إلى ٢ ٠٦٩ دولارا للطن المتري في آذار/مارس ٢٠١٨ مع زيادة مخزونات الألومنيوم في المستودعات لدى بورصة لندن للمعادن وبورصة شنغهاي للعقود الآجلة. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨، أدت

(١٤) انظر: www.ft.com/content/679320ce-7cae-11e9-81d2-f785092ab560.

(١٥) انظر: www.sp global.com/marketintelligence/en/news-insights/trending/adzuhkaui1jojhterm4gcw2.

التعريفات الجمركية على الواردات إلى الولايات المتحدة واعتبار شركة روسال[١٦] أحد أكبر منتجي الألومنيوم في العالم، من ”الرعايا الخاضعين لإدراج خاص“[١٧]، إلى ارتفاع أسعار الألومنيوم العالمية إلى ٢ ٢٩٩,٦٧ دولارا للطن المتري في أيار/مايو ٢٠١٨. ويرجع ذلك، بدرجة كبيرة، إلى قيام محللي السوق بتقدير الأثر المحتمل لاحتمال تجميد بند الألومنيوم المقدم من شركة روسال بما يخرجه من العرض العالمي. وتراجعت الأسعار لتصل إلى ١ ٩٢٠,٣٨ دولارا للطن المتري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهو ما يرجع، جزئيا، إلى تباطؤ الاستهلاك الصيني، وبسبب تكهن المحللين بإمكانية أن تتراجع الاختلالات في العرض مع سماح وزارة الخزانة في الولايات المتحدة لمشتري ألومنيوم روسال بإبرام عقود جديدة بعد تحديد موعد نهائي، هو ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، لتصفية العمليات مع الشركة الروسية[١٨]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، انخفضت الأسعار مجددا بنسبة ٣,٥ في المائة مقارنةً بالشهر السابق بسبب التوقعات بأن يتسبب رفع الجزاءات التي فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة[١٩] على روسال في زيادة العرض العالمي. ومع ذلك، انعكس الاتجاه النزولي في شباط/فبراير، حيث ارتفعت الأسعار إلى ١ ٨٧١,٢١ دولارا في آذار/مارس على خلفية انتعاش الطلب والانخفاض المستمر في المخزونات في المستودعات. ومن المتوقع أن تزيد الأسعار في عام ٢٠١٩ مع تجاوز نمو الإنتاج نموَ الطلب، بافتراض عدم حدوث اضطرابات كبيرة في عمليات الشركة (انظر الشكل الثامن).

٢٥ - والزنك رابع أكثر الفلزّات استهلاكا بعد الحديد والألومنيوم والنحاس، وتتأثر أسعار السوق بحالة الاقتصاد العالمي. وقبيل نهاية عام ٢٠١٧، هبطت الأسعار قليلا، ولكنها انتعشت في عام ٢٠١٨ وارتفعت على مدى أشهر متتالية لتبلغ ٣ ٥٣٢,٩٠ دولارا للطن في شباط/فبراير ٢٠١٨، نظرا إلى مشاكل مستمرة في العرض وانخفاض مفاجئ في المخزونات. وتعرضت الأسعار لضغط نزولي في آذار/مارس، واتخذت اتجاها نزوليا لتبلغ ٢ ٦١٦,٢٩ دولارا للطن الواحد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وهو ما يرجع، بدرجة كبيرة، إلى فائض العرض، وتزايد المخزونات، وانخفاض الطلب بفعل التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تراجعت أسعار الزنك بنسبة ٢٤ في المائة تقريبا مقارنةً بالمكاسب التي تحققت في الفترة نفسها من عام ٢٠١٧ وبلغت ١٧,٨ في المائة. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، اتخذت أسعار الزنك اتجاها صعوديا، مدفوعةً، بدرجة كبيرة، بإغلاق المناجم وتخفيض الإنتاج على خلفية الشواغل المتعلقة بالأسعار. ويتوقع الفريق الدولي لدراسة الرصاص والزنك أن يرتفع استهلاك الزنك وإنتاجه في عام ٢٠١٩، ولكن من المتوقع أن تظل السوق في موقف عجز (انظر الشكل الثامن)[٢٠].

٢٦ - وارتفعت أسعار النيكل بنسبة ١٢ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ مقارنةً بالشهر السابق، وتوسعت في مكاسبها لتبلغ ١٣ ٥٩٥,٨٨ دولارا للطن المتري في شباط/فبراير مع تراجع مستوى المخزونات وزيادة العجز في العرض. وهبطت الأسعار بعد ذلك لفترة قصيرة في آذار/مارس ٢٠١٨ ولكنها

(١٦) انظر: https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm0338.

(١٧) يتعرض من يُطلق عليهم الرعايا الخاضعين لإدراج خاص من الأفراد والشركات لتجميد أصولهم، ويحظر عموما على مواطني الولايات المتحدة التعامل معهم. انظر: www.treasury.gov/resource-center/sanctions/sdn-list/pages/default.aspx.

(١٨) انظر: www.independent.ie/business/world/aughinish-owner-rusal-up-as-us-eases-sanctions-pressure37325298.html.

(١٩) انظر: https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm576.

(٢٠) انظر: www.mineralinfo.fr/sites/default/files/upload/ilzsg_may_2019_press.pdf.

ارتفعت من شـــهر لآخر لتبلغ ١٠٥,٦٥ ١٥ دولارات للطن المتري في حزيران/يونيه بســـبب تزايد الطلب قبل أن تتراجع باطراد لتصل إلى ٨٣٥,٠٨ ١٠ دولارا للطن المتري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومَردُّ تراجع الأســـعار، بدرجة كبيرة، إلى تصـــاعد التوترات التجارية العالمية، حتى مع زيادة الطلب. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٨، هبطت أســـعار النيكل بنســـبة ١٥,٨ في المائة مقارنةً بالمكاســـب التي تحققت في الفترة نفســـها من عام ٢٠١٧ وبلغت ١٥,٣ في المائة. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، زادت الأســـعار بنســـبة ١٣ في المائة لتصـــل إلى ٠٢٦,٢٧ ١٣ دولارا للطن المتري في آذار/مارس على خلفية التزايد في الطلب. ومن المتوقع أن تستمر الأسعار في الزيادة خلال عام ٢٠١٩ بأكمله بسبب استمرار النمو في الطلب والانخفاض في المخزونات (انظر الشكل الثامن)[٢١].

الشكل الثامن

اتجاهات أسعار ركائز معدنية وفلزّات غير نفيسة مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ – آذار/مارس ٢٠١٩

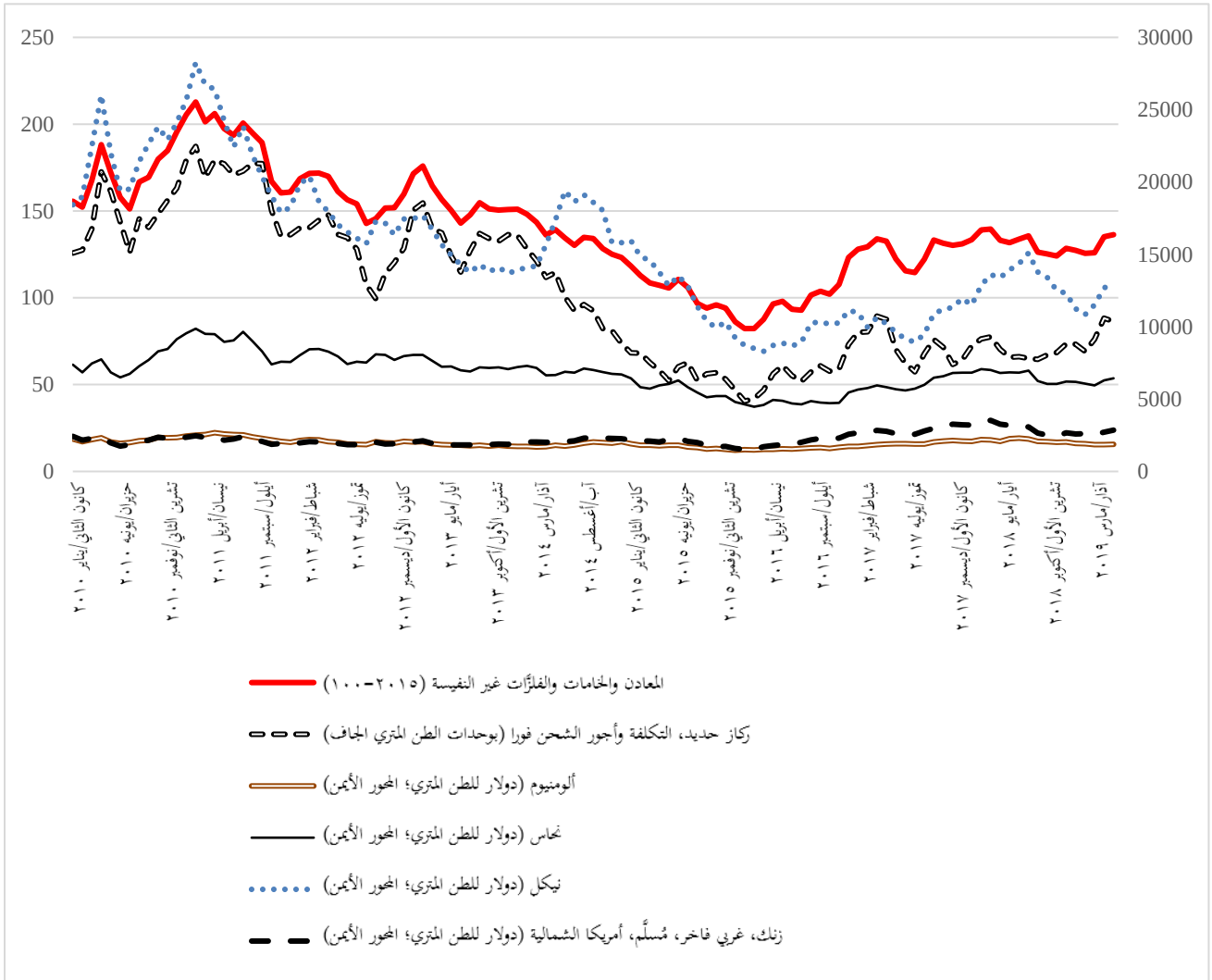

المصدر: قاعدة بيانات السلع الأساسية للمرصد الاقتصادي العالمي التابع للبنك الدولي (اطُّلع عليها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

(٢١) انظر: http://insg.org/wp-content/uploads/2019/05/pressrel_INSG-Press-Release-May2019.pdf.

٢٧ - شهد مؤشر الأونكتاد لأسعار الفلزّات النفيسة نمطا من التقلبات في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٨ مع تأثير أسعار الذهب المتقلبة على المؤشر، ولكنه اتخذ اتجاها نزوليا بعد ذلك من ١١٣,٢ نقطة في نيسان/أبريل إلى ١٠١,١٨ نقطة في أيلول/سبتمبر. وانعكس الاتجاه النزولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، واتخذ المؤشر اتجاها صعوديا ليبلغ ١٠٩,٦١ نقاط في آذار/مارس ٢٠١٩.

٢٨ - واتخذ سعر الذهب اتجاها صعوديا مصحوبا بدرجة عالية من التقلب من ١ ١٩٢,١٠ دولارا لأوقية تروي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١ ٣١٤,٠٧ دولارا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وكان ارتفاع أسعار الذهب مدعوما بضعف دولار الولايات المتحدة وبتزايد المخاطر الجيوسياسية في شبه الجزيرة الكورية، وهو ما أدى بالمستثمرين إلى البحث عن أصول آمنة. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٧، شهد الذهب تحركات سعرية متباينة، حيث انخفض السعر بنسبة ٢,٦ في المائة ليصل إلى ١ ٣١٤,٠٧ دولارا لأوقية تروي في تشرين الأول/أكتوبر، وأعقب ذلك ارتفاع طفيف في تشرين الثاني/نوفمبر قبل أن ينخفض إلى ١ ٢٦٤,٤٥ دولارا في كانون الأول/ديسمبر. ومَردُّ هذا التقلب الملاحَظ، جزئيا، إلى التداول القائم على المضاربة وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة (انظر الشكل التاسع).

الشكل التاسع

اتجاهات أسعار فلزّات نفيسة مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - آذار/مارس ٢٠١٩

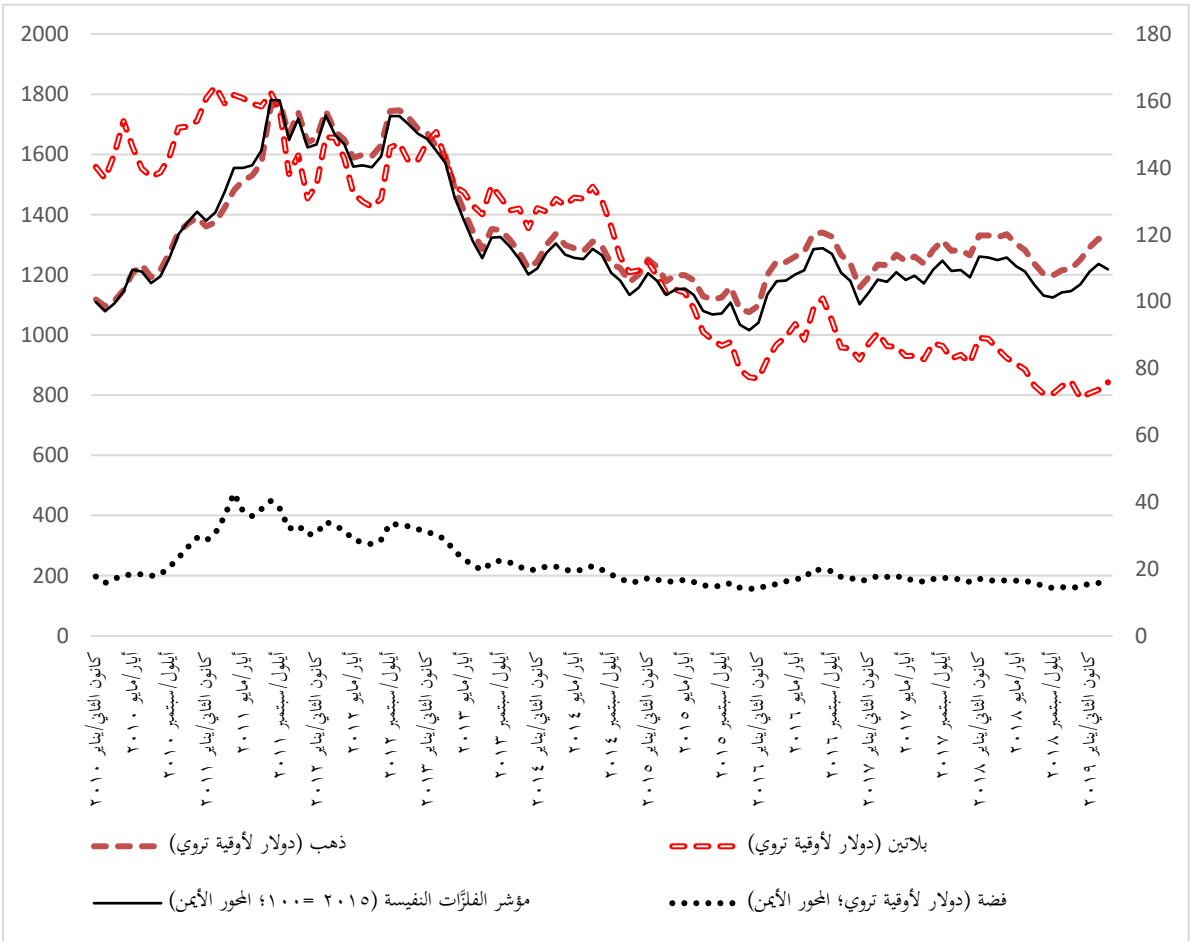

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat) وقاعدة بيانات السلع الأساسية للمرصد الاقتصادي العالمي التابع للبنك الدولي (اطُّلع عليها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

٢٩ - وفي عام ٢٠١٨، استمرت التباينات العالية في أسعار الذهب. فمقارنةً بكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ارتفعت الأسعار بنسبة ٥,٣ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ لتبلغ ١ ٣٣١,٣٠ دولارا لأوقية تروي بسبب أوجه القلق المرتبطة بالتضخم، ولكنها عادت إلى مسارها النزولي في الشهرين التاليين، وهو ما يرجع، بدرجة كبيرة، إلى انخفاض الطلب على سبائك الذهب والصناديق المتداولة في البورصة بغطاء من سبائك الذهب[٢٢]. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، ارتفعت الأسعار لفترة قصيرة لتبلغ ١ ٣٣٤,٧٦ دولارا لأوقية تروي قبل أن تهبط إلى ١ ١٩٨,٣٩ دولارا في أيلول/سبتمبر. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ انعكس الاتجاه النزولي، وارتفعت الأسعار لستة أشهر متتالية حتى بلغت ١ ٣٠٠,٩٠ دولار لأوقية تروي في آذار/مارس ٢٠١٩، بسبب عوامل متنوعة، كان من بينها المخاوف من حدوث تباطؤ في النمو العالمي، والشواغل إزاء ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة[٢٣]، والتوترات التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة، والشراء بوصفه ملاذا آمنا. ومن المتوقع أن تستمر هذه الآثار في ممارسة الضغوط على أسعار الذهب في عام ٢٠١٩.

٣٠ - وتخضع أسعار الفضة للعديد من المؤشرات العالمية، لأنه علاوة على اعتبار الفضة من الفلزّات النفيسة، فإن لها استخدامات متنوعة في الصناعة، مثل البطاريات والخلايا الفولطاضوئية والملامِسات الكهربائية والسبائك. وإضافة إلى ذلك، فإن الفضة أرخص من الذهب، مما يسمح للمستثمرين بأخذ مراكز على أمل تحقيق مكاسب سريعة أو الخروج من السوق دون مبالغ كبيرة من المال. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ارتفعت أسعار الفضة بنسبة ٥,٩ في المائة، مقارنةً بالشهر السابق، لتبلغ ١٧,١٣ دولارا لأوقية تروي، وهو ما يرجع، جزئيا، إلى المضاربة المالية - أي تغطية المراكز المكشوفة - ولكنها عادت بعد ذلك إلى اتخاذ مسار متقلب لتصل إلى ١٤,٧٧ دولارا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ نتيجة تقوية دولار الولايات المتحدة وزيادة معدلات الفائدة وتدهور الطلب الصناعي لأسباب ترجع إلى خطر التوترات التجارية العالمية (انظر الشكل التاسع). وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تراجعت أسعار الفضة بنسبة ١٣,٨ في المائة تقريبا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ارتفعت الأسعار بنسبة ٥,٧ في المائة مقارنةً بالشهر السابق، لتبلغ ١٥,٦٢ دولارا لأوقية تروي، ومَردُّ ذلك، جزئيا، إلى الانخفاض المستمر في المخزونات وإلى المضاربات، وظلت الأسعار مستقرة نسبيا خلال الشهرين التاليين لتستقر عند ١٥,٣٠ دولارا في آذار/مارس. ومن المتوقع أن تزيد أسعار الفضة في عام ٢٠١٩ مع انخفاض إنتاج المناجم وتَعزُّز الطلب لاستخدامها في الصناعة والمجوهرات[٢٤].

٣١ - ويتسم البلاتين بإمكانية تمييزه أكثر من غيره من فلزّات المجموعة البلاتينية بسبب استخدامه في المجوهرات وصناعة المحولات الحفازة وتطبيقات صناعية أخرى. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ارتفعت الأسعار لتبلغ ٩٩٠,١٢ دولارا لأوقية تروي مع أخذ المستثمرين مراكز في السوق، ولكنها تراجعت بعد ذلك تراجعا مطردا لتصل إلى ٧٩١,١٦ دولارا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بسبب عوامل متنوعة. وشمل ذلك الارتفاع المستمر في قيمة الدولار، والمخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي والطلب العالمي بسبب الشواغل المتعلقة بالتجارة بين الصين والولايات المتحدة، وكذلك فائض العرض ورهانات المضاربة على انخفاض الأسعار. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، انتعشت الأسعار بنسبة ٤,٥ في المائة على

(٢٢) انظر: www.gold.org/research/gold-demand-trends.

(٢٣) انظر: www.eiu.com/industry/commodities/article/897744273/gold/2019-04-01.

(٢٤) انظر: www.silverinstitute.org/silver-market-trends-2019/.

خلفية تزايد الطلب على السيارات، ويرجع ذلك، جزئيا، إلى زيادة استخدام المحفزات البلاتينية وإلى المضاربة. وتشير التوقعات إلى زيادة الطلب من قطاع السيارات زيادة حادة مع تنفيذ تشريعات أكثر صرامة تتعلق بالانبعاثات في الصين والهند في ظل احتمال حدوث زيادة هامشية في العرض[٢٥]. ومن ثم، من المرجح أن يمارس تضييق نطاق التوازن في السوق ضغطا صعوديا على الأسعار في عام ٢٠١٩ (انظر الشكل التاسع).

٣٢ - والكوبالت[٢٦] عنصر رئيسي في بطاريات أيونات الليثيوم التي تُستخدم على نطاق واسع في السيارات الكهربائية. وبعد سنوات من الهدوء النسبي في سوق الكوبالت، حدث ارتفاع سريع في الأسعار بنسبة ١٢٩ في المائة في عام ٢٠١٧ لتصل في نهاية العام إلى ٥٠٠ ٧٥ دولار للطن[٢٧]. وكان الاتجاه الصعودي مدفوعا بعوامل عِدة، من بينها الطلب على بطاريات أيونات الليثيوم، والشواغل المرتبطة بالعرض الناشئة عن عدم الاستقرار السياسي والنزاع في أحد البلدان المنتجة الرئيسية، والمسائل المتعلقة بالحوكمة، والسياسات التي تتبعها حكومات رئيسية للإلغاء التدريجي لاستخدام الوقود الأحفوري. في الربع الأول من عام ٢٠١٨، ارتفعت الأسعار مجددا بنسبة ٢٤ في المائة لتبلغ ٢٥٠ ٩٣ دولارا للطن المتري، لكن المسار الصعودي انعكس في نيسان/أبريل، وتراجعت الأسعار إلى حوالي ٠٠٠ ٥٥ دولار في كانون الأول/ديسمبر، وهو ما يرجع، بدرجة كبيرة، إلى فائض العرض بفعل زيادة الإنتاج الوارد من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبفعل ضعف الطلب. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، واصل فائض العرض ممارسة ضغط نزولي على أسعار الكوبالت لتصل إلى ما دون ٠٠٠ ٣٠ دولار للطن المتري. ومن المتوقع أن ترتفع الأسعار في النصف الثاني من عام ٢٠١٩ مع زيادة أحجام مبيعات السيارات الكهربائية في جميع أنحاء العالم[٢٨].

الوقود

٣٣ - انخفض مؤشر الأونكتاد لأسعار الوقود من ١٠٦,٥٤ نقاط في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٩١,٦٩ نقطة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ مع تعرضه لضغط نزولي بفعل انخفاض أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم. وفي النصف الثاني من العام نفسه، ارتفع المؤشر بنسبة ٢٧,٥ في المائة ليبلغ ما متوسطه ١١٨,٩٩ نقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ومرة أخرى بنسبة ٨,٦ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ليسجل بذلك الشهر السابع على التوالي من الارتفاع (انظر الشكل العاشر). وكان الاتجاه الصعودي مدفوعا، بدرجة كبيرة، بارتفاع أسعار النفط الخام والفحم، بسبب تزايد الطلب من الاقتصاد العالمي المتنامي. وفي شباط/فبراير، هبط المؤشر بنسبة ٧,٥ في المائة ليصل إلى ما متوسطه ١٢٠,٦١ نقطة مع تعرض أسعار النفط للضغط بسبب حدوث ارتفاع غير متوقع في المخزونات وتباطؤ في النشاط الاقتصادي لدى مستهلكين رئيسيين من بينهم الصين والهند واليابان. ومع ذلك، لم يَدُم هذا الهبوط

(٢٥) انظر: www.bloomberg.com/press-releases/2019-05-13/rising-auto-demand-and-surge-in-investment-to-push-platinum-market-into-deficit-says-johnson-matthey-s-latest-pgm-market-jvmbfr1f.

(٢٦) الكوبالت غير مدرج في أسعار السلع الأساسية بالسوق الحرة الواردة في إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat)، وبالتالي، فإنه لا يرد في الشكل التاسع.

(٢٧) انظر: www.mining.com/cobalt-price-bulls-worst-fears-may-just-confirmed/.

(٢٨) انظر: www.mining.com/cobalt-uranium-silver-prices-expected-rally-2019/.

المفاجئ طويلا، حيث ارتفع المؤشر بنسبة ٢٣,٤ في المائة ليبلغ ١٤٨,٩٢ نقطة في تشرين الأول/أكتوبر نظرا إلى الانتعاش القوي لأسعار النفط الخام الذي كان مدفوعا بتزايد الطلب وتخفيضات الإنتاج لدى منتجين رئيسيين. وفي الشهرين التاليين، انخفض المؤشر بنسبة ٢٢,٦ حتى بلغ متوسطه ١١٥,٢٩ نقطة في كانون الأول/ديسمبر، حيث تعرض لضغوط بفعل هبوط أسعار النفط الخام والفحم، ولكن ارتفاع أسعار النفط الخام أوقفت المسار النزولي، وارتفع المؤشر إلى ١٢٢,٩٨ نقطة في آذار/مارس ٢٠١٩.

النفط الخام

٣٤ - استمر، في عام ٢٠١٨، الاتجاه الصعودي في أسعار النفط الخام الذي لوحظ في عام ٢٠١٧. ففي أيار/مايو، بلغت أسعار برنت ٧٦,٦٥ دولارا للبرميل، وهو ما يرجع، بدرجة كبيرة، إلى التوترات الجيوسياسية والمخاوف من احتمال حدوث توقف في الواردات من الشرق الأوسط. ومع ذلك، أُبرم اتفاق بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفائهم من غير الأعضاء[٢٩]، في الاجتماع النصف سنوي للمنظمة الذي عُقِد في حزيران/يونيه ٢٠١٨، على تخفيف القيود المفروضة على إنتاج النفط الخام قبل ستة أشهر من انقضاء اتفاقها القائم، مما ساعد على تلبية الطلب العالمي المتزايد وتهدئة أسعار النفط. ونتيجة لذلك، تعرضت أسعار النفط لضغط نزولي في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٨. ويبدو أن التوترات التجارية، وآثارها المتوقعة على النمو الاقتصادي العالمي، قد أسهمت في هذا التحرك في الأسعار. وقد ارتفعت الأسعار في الشهرين التاليين لتصل إلى ٨٠,٤٧ دولارا للبرميل في تشرين الأول/أكتوبر مع تصاعد الشواغل بشأن الواردات إلى السوق العالمية نظرا إلى التوترات القائمة بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة، وانخفاض الإنتاج في جمهورية فنزويلا البوليفارية، ولكنها تراجعت إلى ٥٦,٤٦ دولارا للبرميل في كانون الأول/ديسمبر بسبب زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة والتباطؤ النمو في الطلب. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تراجعت أسعار نفط برنت بنسبة ١٨ في المائة، مقارنةً بالزيادة البالغة نسبتها ١٧ في المائة في الفترة نفسها من العام السابق. وتخففت حدة الضغط النزولي في الربع الأول من عام ٢٠١٩، وزادت الأسعار بنسبة ١٢,٠ في المائة بين كانون الثاني/يناير لتبلغ ٦٦,٤١ دولارا للبرميل في آذار/مارس، وهو ما يرجع، جزئيا، إلى التخفيضات المتفق عليها في الإنتاج بين أوبك والحلفاء من غير الأعضاء فيها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط الخام ٦٥ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٩ بسبب ضعف النمو العالمي عما كان متوقعا وزيادة الإنتاج في الولايات المتحدة عما كان منتظرا[٣٠].

الفحم

٣٥ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، انقطع المسار الصعودي الذي اتخذته أسعار الفحم الحراري الأسترالي خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ عند ١٠٦,٤٥ دولارات للطن المتري، واتخذت مسارا متقلبا بعد ذلك لتصل إلى ١١٩,٥٧ دولارا للطن المتري في تموز/يوليه ٢٠١٨. وشملت العناصر المحركة الرئيسية

(٢٩) يشير مصطلح الحلفاء غير الأعضاء إلى البلدان المنتجة للنفط من غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والتي تتعاون مع أوبك لتنفيذ التخفيضات في الإنتاج.

(٣٠) انظر: www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/04/23/oil-prices-to-be-lower-in-2019-on-slower-than-expected-global-growth-rising-non-opec-supply.

لهذا المسار المتقلب التخفيف من محدودية السوق مما أدى إلى تراجع الأسعار؛ والطلب القوي من مؤسسات المرافق العامة في آسيا، وخاصة الصين، لأغراض التبريد الصناعي والمنزلي، بسبب موجة صيفية حارة؛ وتجديد المخزونات. وشملت العوامل الأخرى التي ساهمت في الضغط الصعودي على الأسعار القيود المفروضة على العرض بسبب حالات إغلاق المناجم في وقت سابق والعقبات الصعبة أمام فتح مناجم جديدة وسط شواغل بشأن التلوث والاحترار العالمي. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٨، اتخذت أسعار الفحم الحراري الأسترالي اتجاها نزوليا حتى بلغت ١٠١,٣٧ دولار للطن المتري في كانون الأول/ديسمبر، وهو ما يرجع، بدرجة كبيرة، إلى تباطؤ حاد في الواردات الصينية. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تراجعت أسعار الفحم بنسبة ٤,٨ في المائة، وهو ما يشكل عكسا لمسار الزيادة البالغة نسبتها ٢٠ في المائة التي تحققت في الفترة نفسها من العام السابق. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، استمرت الأسعار في التراجع، بنسبة ٥,٥ في المائة، على خلفية ضعف الطلب بفعل هبوط أسعار الغاز وزيادة الكميات المتوافرة من الغاز الطبيعي. وترجح بيانات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست أن تتعرض الأسعار لضغط نزولي في عام ٢٠١٩ بسبب زيادة الإنتاج التي ستعوض الزيادة الطفيفة المتوقعة في الطلب[٣١].

الغاز الطبيعي

٣٦ - للغاز الطبيعي استخدامات نهائية أساسية متعددة من بينها توليد الطاقة، والتدفئة المنزلية والصناعية، واستخدامه بوصفه مادة أولية للصناعات والنقل. ويُتداول الغاز الطبيعي أساسا في ثلاث أسواق إقليمية منفصلة تقع في الولايات المتحدة وآسيا وأوروبا. وتيسر سوق هنري هَبْ في الولايات المتحدة والسوق الموجودة في أوروبا التجارة في الغاز الطبيعي من خلال خطوط الأنابيب بصفة رئيسية، بينما يسيطر النقل البحري للغاز الطبيعي المسيَّل على السوق الموجودة في آسيا. وتسود ترتيبات تعاقدية مختلفة في المناطق الثلاث، وتتأثر الأسعار بعوامل متنوعة من بينها الطلب من المستخدمين النهائيين، والعرض، ومدى تحرر السوق، والطقس، والتخزين.

٣٧ - وقد انخفض المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في سوق هنري هَبْ بالولايات المتحدة من ٣,٢٦ دولارات للمليون وحدة حرارة بريطانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٢,٧٦ دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بما يمثل انخفاضا بنسبة ١٨ في المائة، ويرجع ذلك، بدرجة كبيرة، إلى الإنتاج الذي بلغ مستوى قياسيا والطقس المعتدل. ومع ذلك، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تسبب مزيج من درجات الحرارة البالغة البرودة في كثير من أنحاء الولايات المتحدة في زيادة الصادرات من الغاز الطبيعي المسيَّل، وأدى انخفاض حاد في مخزونات الغاز إلى زيادة الأسعار لتبلغ ٣,٥٤ دولارات للمليون وحدة حرارة بريطانية، ولكن ذلك لم يدُم طويلا. فقد انخفض المتوسط الشهري للأسعار إلى ٢,٦٧ دولار للمليون وحدة حرارة بريطانية في شباط/فبراير نتيجة لزيادة الإنتاج. واستعادت الأسعار عافيتها في آذار/مارس، واتخذت اتجاها صعوديا حتى بلغت ٤,٠٧ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بسبب تزايد الطلب وانخفاض المخزونات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، انعكس الاتجاه الصعودي وانخفضت الأسعار في أشهر متتالية حتى بلغت، في آذار/مارس، ٢,٩٤ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ومَردُّ ذلك، إلى حد بعيد، إلى ارتفاع درجات الحرارة

(٣١) انظر www.eiu.com/industry/commodities/article/1577237341/coal/2018-11-01#.

أكثر من المعتاد، وهو ما خفض الطلب على التدفئة واستدعى مستويات تخزين أعلى. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة أن يضغط النمو القوي لإنتاج الغاز الطبيعي على الأسعار ضغطا نزوليا في عام ٢٠١٩[٣٢].

٣٨ - واتسمت سوق الغاز الأوروبية بتقلب الأسعار، مع عدم وجود اتجاه واضح خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، انخفضت الأسعار بنسبة ٦,٧ في المائة مقارنة بالشهر السابق، ولكنها استعادت عافيتها قليلا في شباط/فبراير، مدفوعة، جزئيا، بالتعرض لفترة برودة في أواخر الشتاء إلى جانب تناقص مخزونات الغاز. وبعد ذلك، اتخذت اتجاها صعوديا حتى أيلول/سبتمبر، لتبلغ ٩,٥٢ دولارات للمليون وحدة حرارة بريطانية في محطات التداول الرئيسية، وهو ما يرجع إلى عوامل متنوعة منها الطلب على الغاز الطبيعي المسيَّل في السوق الآسيوية، وموجة حارة ضربت كثيرا من مناطق نصف الكرة الأرضية الشمالي، وصيانة خطوط الأنابيب والمرافق. ثم اتخذت الأسعار اتجاها نزوليا في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ واستمرت في مسلكها النزولي في الربع الأول من عام ٢٠١٩ لتبلغ، في آذار/مارس، ٥,١٨ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ومَردُّ ذلك إلى تزايد الإنتاج إلى جانب تباطؤ الطلب.

٣٩ - أمَّا في سوق الغاز الطبيعي المسيَّل الآسيوية، فقد ارتفعت الأسعار حتى بلغت ٩,٣٤ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، حيث بلغت الزيادة ٨ في المائة مقارنةً بالشهر السابق، واستمرت في اتجاهها الصعودي حتى نهاية العام. وكان هذا الاتجاه مدفوعا، جزئيا، بالطلب المرتبط بالشتاء، والتزايد في واردات الغاز الطبيعي المسيَّل إلى الصين في أعقاب جهود الحكومة الرامية إلى الحد من تلوث الهواء في المدن. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسيَّل بنسبة ٢٨,٤ في المائة عن نقطة انطلاقها في بداية العام. واستقرت الأسعار لفترة قصيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ولكنها انخفضت في الأشهر اللاحقة حتى بلغت ١١,٢٩ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في آذار/مارس، حيث أدى الطقس المعتدل إلى الحد من الطلب وزادت مشاريع الإسالة الجديدة من العرض[٣٣].

(٣٢) انظر: www.eia.gov/outlooks/steo/report/natgas.php.

(٣٣) انظر: www.icis.com/explore/press-releases/global-spot-lng-prices-slide/.

الشكل العاشر

اتجاهات أسعار أنواع وقود مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ – آذار/مارس ٢٠١٩

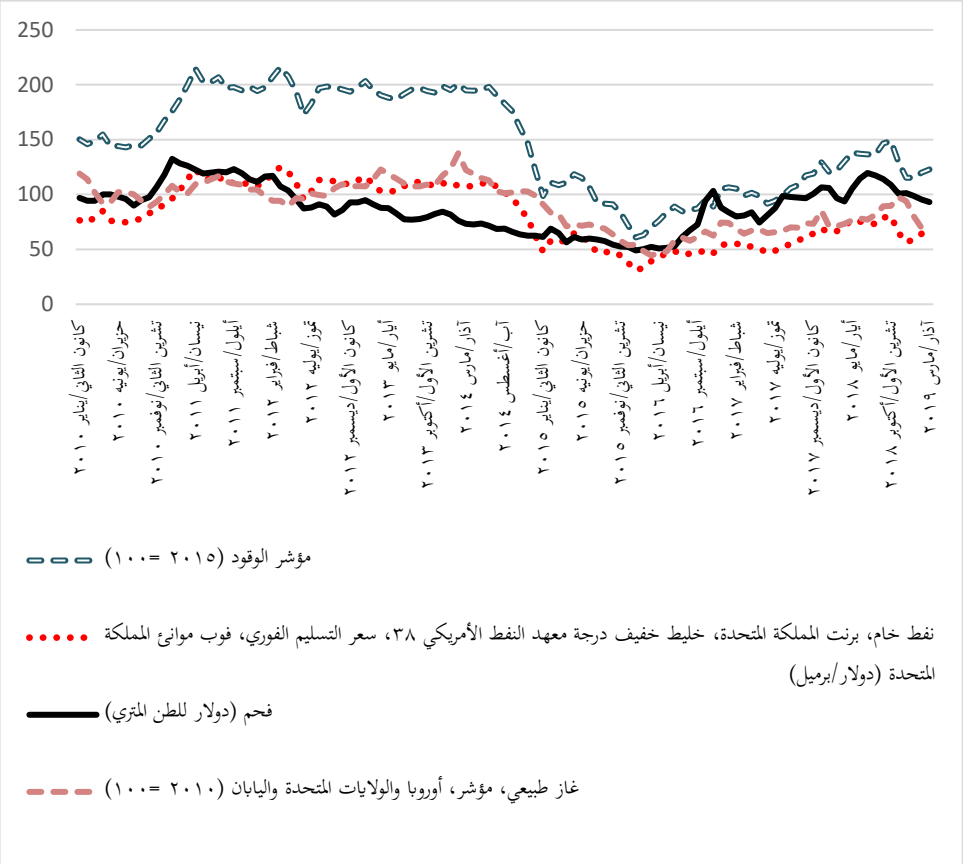

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat) وقاعدة بيانات السلع الأساسية للمرصد الاقتصادي العالمي التابع للبنك الدولي (اطُّلع عليها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

الطاقة المتجددة

٤٠ - تؤدي الطاقة المتجددة دورا بالغ الأهمية في عملية الانتقال إلى نظام طاقة يتسم بانبعاثات كربونية أقل كثافة تُقلَّص فيه انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستوى مستدام. وفي عام ٢٠١٨[٣٤]، حققت مصادر الطاقة المتجددة نموا بنسبة تجاوزت ٤ في المائة ولبت ما يقرب من ربع مجموع الزيادة في الطلب على الطاقة الأولية[٣٥]. وجاء مجال التوسع الرئيسي في توليد الطاقة الكهربائية، الذي شكل ٤٥ في المائة من الزيادة[٣٦]. وكان النمو السريع في مصادر الطاقة المتجددة مدفوعا، بدرجة كبيرة، بانخفاض التكاليف في مجالي الطاقة الفولطاضوئية الشمسية والطاقة الريحية، وكذلك قرارات الشراء والاستثمار التي اتخذها القطاع الخاص. وفي الواقع، تضاعفت استعانة الشركات بمصادر خارجية للحصول على مصادر الطاقة

(٣٤) البيانات متاحة حتى عام ٢٠١٨ فقط.

(٣٥) انظر: www.ren21.net/gsr-2019/pages/summary/summary/.

(٣٦) انظر: www.iea.org/geco/.

المتجددة، خلال عام ٢٠١٨، وانتشـــرت الطاقة المتجددة بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم[٣٥]. ويبين الشكل الحادي عشر معدلات نمو الاستهلاك السنوي لمصادر الطاقة المتجددة الرئيسية[٣٧].

٤١ - ومن المتوقع أن تتسم مصادر الطاقة المتجددة بأسرع نمو في قطاع الكهرباء مقارنةً بأنواع الوقود الأخرى مثل الغاز الطبيعي والفحم، حيث تمضـــي البلدان قدما في تنفيذ خطة التنمية المســـتدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصـةً في خفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصـعيد العالمي من أجل الحفاظ على متوسـط درجة الحرارة عالميا في الحدود المتفق عليها في اتفاق باريس المبرم في ســـياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ. ووفقا لما أفادت به الوكالة الدولية للطاقة، يُتوقع أن ينمو نصـــيب مصـــادر الطاقة المتجددة بمقدار الخُمس على مدى الســـنوات الخمس المقبلة ليبلغ ١٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣[٣٨]. وخلال هذه الفترة، يُتوقع أن تشـــكل مصـــادر الطاقة المتجددة أكثر من ٧٠ في المائة من النمو العالمي في مجال توليد الطاقة، تقودها في ذلك الطاقة الشمسية الفولطاضوئية ثم الطاقة الريحية والطاقة الكهرومائية والطاقة الحيوية.

الشكل الحادي عشر

معدلات النمو السنوية لاستهلاك الطاقة المتجددة حسب نوع الطاقة، ٢٠٠٠-٢٠١٨

(بالنسبة المئوية)

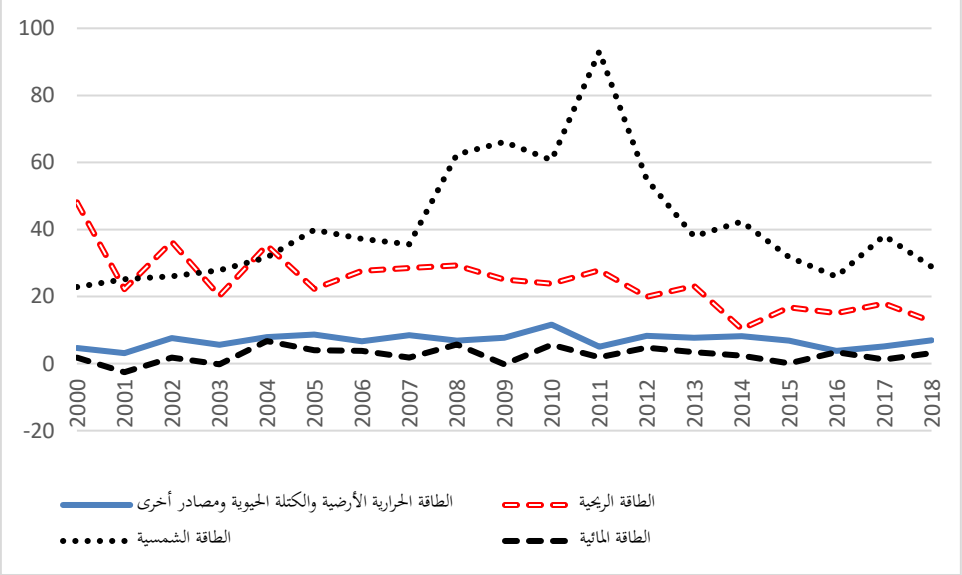

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات من *BP Statistical Review of World Energy 2018*.

ثالثا - بعض القضايا السياساتية الناشئة عن التطورات الأخيرة في الأسواق

٤٢ - تُظهر اتجاهات الســوق، على النحو الذي يحلله هذا التقرير، حدوث هبوط مســتمر في أســعار معظم الســلع الأســاســية، وكذلك تباينات كبيرة في الأســعار عبر مجموعات مختلفة من الســلع الأســاســية

(٣٧) انظر: www.ren21.net/gsr-2019/pages/foreword/foreword/.

(٣٨) انظر: www.iea.org/renewables2018/.

في عام ٢٠١٨ والربع الأول من عام ٢٠١٩. وتترك هذه التحركات السعرية آثارا اقتصادية على الصعيدين الكلي والجزئي على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وكذلك البلدان النامية المستوردة الصافية للسلع الأساسية، وخاصة المستوردة الصافية للأغذية والوقود. فعلى سبيل المثال، قد يسهم ارتفاع أسعار السلع الأساسية في زيادة التحسينات التي تنفذها البلدان المصدرة في إيراداتها من الصادرات والضرائب، وهو ما يسمح لها بزيادة النفقات الحكومية الجارية والرأسمالية. وفي المقابل، قد يؤدي التراجع في أسعار السلع الأساسية إلى نقص في إيرادات الصادرات والضرائب وإلى عجز الحكومات عن توفير السلع والخدمات الأساسية. ويقوض تقلب الأسعار أيضا الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بالنظر إلى أن من شأنه أن يطرد الاستثمار، ويوسع نطاق العجز التجاري، ويؤدي إلى تفاقم فقر الأسر المعيشية. ويتضمن هذا الفرع مناقشة موجزة للمسائل السياساتية الناشئة عن التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية التي أبرزها هذا التقرير. ويُشار فيه إلى أهمية الخيارات السياساتية لتعزيز قدرة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على الصمود في مواجهة صدمات الأسعار عن طريق السماح لها بجني إيرادات من مصادر مختلفة، مما يؤدي إلى زيادة قدرة هذه البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

ألف – التنويع وإضافة القيمة والتصنيع

٤٣ – يُعول العديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بشدة على إنتاج سلع أساسية قليلة وتصديرها بحد أدنى من القيمة المضافة، بل وقدر أقل من إقامة الروابط الأمامية والخلفية مع قطاعات أخرى في الاقتصاد. ومن ثم، يمكن أن يؤثر التراجع في أسعار السلع الأساسية سلبا على الصادرات والإيرادات الضريبية، وكذلك على النمو الاقتصادي، وقد يؤدي إلى زيادة الفقر وبطء وتيرة التنمية. وفي هذا السياق، يمكن أن يسهم التنويع في الاقتصاد والصادرات وإضافة القيمة والتصنيع في تعزيز قدرة هذه البلدان على الصمود في مواجهة صدمات الأسعار عن طريق تمكينها من جني إيرادات من مصادر متنوعة.

٤٤ – وهناك استراتيجيتان رئيسيتان للتنويع يمكن للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية اتباعهما. ويتمثل أحد النُهج في التنويع الأفقي من خلال تصدير أنواع مختلفة من السلع الأساسية والمنتجات الأخرى والتصدير إلى أسواق مختلفة. وكي يكون التنويع فعالا، ينبغي توجيهه نحو سلع أساسية أو منتجات غير معرضة للمخاطر السعرية نفسها أو لمخاطر سعرية مشابهة. وتتمثل الاستراتيجية الأخرى في التنويع الرأسي من خلال إضافة القيمة. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تنوع أفقيا داخل الزراعة عن طريق إنتاج صادرات عالية القيمة وغير تقليدية، وكذلك خارج الزراعة، مثلما فعلت كوستاريكا. وعلاوةً على ذلك، يمكن للبلدان أن تنويع رأسيا عن طريق إضافة قيمة إلى السلع الأولية. وصناعة أناناس في كوستاريكا مثال جيد على ذلك. ويمكن تحقيق التنويع الرأسي في بلد مثل كوت ديفوار عن طريق تقليل صادراتها من حبوب الكاكاو وتصدير زبدة أو مسحوق أو سائل الكاكاو على نحو متزايد. وهذه منتجات وسيطة تستخدم في تصنيع الشوكولاته. ومن شأن تنفيذ هذه العمليات المتعلقة بسلسلة القيمة في مجال الكاكاو داخليا أن يحسن من الإيرادات التي تؤول إلى المشغلين داخل كوت ديفوار وأن يقلل من تعرض منتجي الكاكاو للصدمات في الأسعار الناشئة عن الأسواق الدولية. وفي قطاع الصناعات الاستخراجية، يمكن للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تنوع رأسيا من خلال المشاركة في أنشطة في المراحل الأبعد من سلسلة القيمة في قطاع المعادن، كما هي حالة بوتسوانا، وذلك عن طريق صقل الماس الخام وتصنيع المجوهرات والبيع بالتجزئة.

٤٥ - وفي البلدان الغنية بالمعادن، قد تمارس المشاريع الاستخراجية الكبيرة عملها بوصفها مشاريع منعزلة دون إقامة صلات مع الاقتصاد الأوسع نطاقا. وتوسيع نطاق الروابط بين قطاع الصناعات الاستخراجية والاقتصاد الأوسع نطاقا يمكن أن يوفر سبيلا إلى التصنيع القائم على الموارد، شريطة أن توجد سياسات تفضي إلى ذلك. وفي الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، نفذ الأونكتاد مشروعا لمساعدة البلدان المعتمدة على النفط/المعادن في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لإقامة روابط بين القطاعات الاستخراجية والاقتصادات الأوسع نطاقا. ويتمثل الهدف العام للمشروع في تعزيز قدرات راسمي السياسات والأخصائيين التقنيين والمؤسسات الوطنية في المنطقة لتقوية روابط الإنتاج المحلي في قطاع الموارد المعدنية. وقد مكنت حلقات العمل الرامية إلى بناء القدرات التي نُظِمت في إطار المشروع راسمي السياسات في البلدان المستفيدة من فهم العوامل الحاسمة التي تؤثر على إقامة الروابط والتصنيع القائم على الموارد والقيمة المضافة. وفي هذا الصدد، أعدت البلدان المستفيدة، من خلال فرقة عملها الوطنية، المنشأة بوصفها جزءا من المشروع، خطط عمل لتنفيذ سياسات رامية إلى تنويع القطاعات الهيدروكربونية.

٤٦ - وثمة مساهمة أخرى قدمها الأونكتاد في مجال تنويع صادرات السلع الأساسية من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية جاءت في قطاع القطن في أفريقيا. فالقطن له أهمية بالغة في جني عائدات تصديرية، إضافةً إلى إيجاد فرص العمل وتوفير الدخل للأسر في المناطق الريفية بالعديد من البلدان الأفريقية. ولئن كان القطن يُستخدم أساسا للحصول على نسالته، فيمكن إنتاج عدة نواتج عَرَضية عن طريق إضافة قيمة إلى السلع الأولية، مما يعود بالنفع على جميع المستفيدين في سلسلة القيمة، ومنهم المزارعون والمجهِزون والتجار. وتشمل نواتج القطن العرضية زيت بذرة القطن المستخدم لأغراض الاستهلاك البشري وصناعة الصابون؛ والخلطة المستخدمة في علف الحيوانات؛ والفضلات المستخدمة في الأغراض الصناعية مثل خِرق التلميع والصقل. وإضافةً إلى ذلك، يمكن استخدام سيقان القطن في إنتاج ألواح الخشب الحبيبي والورق واللُب والصناديق المضلعة.

٤٧ - وعلى الرغم من هذه الفوائد الاقتصادية الكبيرة المحتمل تحقيقها، تعاني صناعة نواتج القطن العَرَضية من التأخر في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بسبب وجود عراقيل عديدة. ومنها محدودية البنى التحتية الكافية في المراحل الأبعد من سلسلة القيمة؛ وضعف البيئة السياساتية والمؤسسية المواتية لدعم تنمية صناعات نواتج القطن العَرَضية؛ وقلة المعلومات المتوافرة عن أسواق النواتج؛ وعدم كفاية البيانات اللازمة لتقييم الجدوى الاقتصادية لصناعات النواتج وفرصها الاستثمارية. وفي هذا الصدد، وبناء على طلب من أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، يعكف الأونكتاد على تنفيذ مشروع يرمي إلى تعزيز قدرات بلدان مختارة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لتقييم الجدوى الاقتصادية لتطوير نواتج القطن العَرَضية وصياغة سياسات قائمة على الأدلة تعزز القيمة المضافة.

٤٨ - والنتائج المتوقعة من هذا المشروع ذات شقين. أولا، سيحسن أصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والقطاع الخاص ورابطات المزارعين في البلدان المستفيدة المستهدفة، من قدرتهم على تقييم القيمة المرتقبة وحالة السوق والتوقعات المتعلقة بنواتج القطن العَرَضية. ثانيا، سيحسن راسمو السياسات في البلدان المستفيدة والمنطقة قدرتهم على صياغة سياسات قائمة على الأدلة تعزز القيمة المضافة للنواتج. وإضافةً إلى ذلك، سيتمكنون من وضع مواصفات استثمارية لاجتذاب المستثمرين المرتقبين. ومن المقرر أن ينتهي تنفيذ المشروع في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وسعيا إلى تحقيق هذه الهدف التنويعي، سيتعين أن تستثمر الحكومات في تنمية رأس المال البشري ومراكمة رأس المال

المادي، بما في ذلك البنى التحتية. وسيتعين أن تحسن البلدان النامية من قدراتها العلمية والتكنولوجية وأن تعزز مؤسساتها وحوكمتها. وإضافة إلى ذلك، لا بد من تحقيق الاستقرار على صعيدي الاقتصاد الكلي والسياسة لكي تنجح سياسات التنويع. ويمكن لاستراتيجيتي التنويع ومبادرته المبينة أعلاه الإسهام في إيجاد وظائف دائمة وتحقيق نمو شامل للجميع (الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة) وتعزيز عملية التصنيع (الهدف ٩).

رابعا – الخاتمة

٤٩ – تعرضت أسعار السلع الأساسية للتقلب في عام ٢٠١٨، وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩. وشهدت معظم السلع الأساسية اتجاها نزوليا، بفعل مجموعة متنوعة من العوامل المتصلة بالعرض والطلب، وتغيير المخزونات، والمضاربات. ويمكن أن يساهم تعرض البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية لصدمات الأسعار السلبية والتقلبات في أسواق السلع الأساسية في حدوث تباطؤ اقتصادي يتسبب فيه، بصفة أساسية، التقلب في تدفقات العائدات وعدم اليقين إزاءها، وهو ما يمكن أن يُعقد ليس فقط الإدارة الضريبية وإنما أيضا تخطيط الميزانية والتخطيط الطويل الأجل. ولذلك، من الحكمة أن تتجنب البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية الاعتماد على تلك السلع وأن تتبع استراتيجيات تنويع للتخفيف إلى أدنى حد ممكن من الآثار الضارة المترتبة على تقلب الأسعار في الأسواق الدولية.

٥٠ – لكن ينبغي أن تراعي السياسات الرامية إلى معالجة الاعتماد على السلع الأساسية والتركيز على الصادرات الخصوصيات القُطرية، بما في ذلك نوع السلع الأساسية التي يعتمد عليها البلد والقيود الرئيسية التي تعوق التنويع. فعلى سبيل المثال، قد يختلف نوع استراتيجية التنويع التي يمكن تنفيذها في بلد ما يعتمد على صادرات الطاقة، مثل النفط، عن الاستراتيجية التي يمكن تنفيذها في بلد يعتمد على سلعة أساسية زراعية، مثل القطن. ففي حين قد يرغب البلد الأول في التركيز على إقامة روابط بين قطاع النفط المنعزل وباقي قطاعات الاقتصاد، قد ينظر البلد الآخر في إضافة قيمة إلى نسالة القطن بوصف ذلك أجدى استراتيجية لإنتاج أقمشة وملابس مصنوعة من القطن للاستهلاك النهائي. وتحتاج البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى الدعم التقني من أجل تطوير قطاع الإنتاج المحلي بهذه البلدان وتنويعه. وهذا الدعم ضروري لتعزيز قدرة هذه البلدان على الصعيد المحلي على صياغة سياساتها النابعة من داخلها وتنفيذها وتقييمها. وقد يتطلب ذلك إنشاء مشاريع تستهدف بناء القدرات ميدانيا، كما يتضح من أعمال الأونكتاد في عدد من البلدان.